

تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2018م



2018

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية
المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة الكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

<https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/consumer-price-index-2018>

© محرم 1441 هـ - سبتمبر 2019 م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2019م، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية لعام 2018 م ، مسقط - سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عمان

هاتف: + 968 24346499

فاكس: + 968 24343228

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

الموضوع	قائمة المحتويات	الصفحة
قائمة المحتويات		3
قائمة الجداول		4
قائمة الأشكال البيانية		6
تقديم		8
الملخص		9
1. لمحة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك		10
1.1. مقدمة:		10
1.2. استخدامات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك:		10
1.3. منهجية تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:		10
1.4. الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لدول مجلس التعاون باستثناء السكن		12
2. نظرة عامة على المؤشرات العالمية خلال عام 2018م		14
2.1 مؤشرات التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون		15
2.2 أسعار الطاقة والمواد الأولية		15
2.3 أسعار الغذاء العالمية		16
2.4 سعر الصرف الفعلي للدولار مقابل العملات الرئيسية		17
2.5 السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على التضخم في مجلس التعاون		18
3. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى مجلس التعاون		20
3.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 2014-2018م		21
3.2 معدل التضخم في أسعار المستهلك لمجلس التعاون		22
4. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى دول مجلس التعاون		24
4.1 دولة الإمارات العربية المتحدة		25
4.1.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة		26
4.1.2 معدلات التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة		28
4.2 مملكة البحرين		30
4.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في مملكة البحرين		31
4.2.2 معدلات التضخم في مملكة البحرين		32
4.3 المملكة العربية السعودية		34
4.3.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية		35
4.3.2 معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية		36
4.4 سلطنة عمان		38
4.4.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سلطنة عمان		39
4.4.2 معدلات التضخم في سلطنة عمان		41
4.5 دولة قطر		44
4.5.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة قطر		45
4.5.2 معدلات التضخم في دولة قطر		47
4.6 دولة الكويت		50
4.6.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الكويت		51
4.6.2 معدلات التضخم في دولة الكويت		52
5. مقارنة المجموعات المكونة للرقم القياسي للمستهلك بين دول مجلس التعاون		54
5.1 مقارنة أبرز المجموعات المكونة للتضخم بين دول مجلس التعاون		55

قائمة الجداول

الصفحة

الجدول

15	جدول 1: التضخم (%) في أسعار المستهلك لدى أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون 2014-2018م
18	جدول 2: معدل التغير في مؤشر سعر الصرف الفعلي (2010=100) لعملات دول مجلس التعاون خلال الفترة 2014-2018م
21	جدول 3: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
22	جدول 4: معدلات التضخم (%) لمجلس التعاون الخليجي 2014-2018م
26	جدول 5: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
28	جدول 6: معدلات التضخم (%) في دولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2018م
31	جدول 7: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في مملكة البحرين 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
32	جدول 8: معدلات التضخم في مملكة البحرين 2014-2018م
35	جدول 9: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
37	جدول 10: معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية 2014-2018م
39	جدول 11: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سلطنة عمان 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
41	جدول 12: معدلات التضخم في سلطنة عمان 2014-2018م
45	جدول 13: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة قطر 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
47	جدول 14: معدلات التضخم في دولة قطر 2014-2018م
51	جدول 15: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الكويت 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
53	جدول 16: معدلات التضخم في دولة الكويت 2014-2018م
55	جدول 17: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
56	جدول 18: معدلات التضخم للرقم القياسي العام (%) في دول مجلس التعاون، 2014-2018م
57	جدول 19: الأرقام القياسية لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
58	جدول 20: معدلات التضخم (%) لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية في دول مجلس التعاون، 2014-2018م
59	جدول 21: الأرقام القياسية لمجموعة التبغ في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
60	جدول 22: معدلات التضخم (%) لمجموعة التبغ في دول مجلس التعاون، 2014-2018م
61	جدول 23: الأرقام القياسية لمجموعة الملابس والأحذية في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
62	جدول 24: معدلات التضخم (%) لمجموعة الملابس والأحذية في دول مجلس التعاون، 2014-2018م
63	جدول 25: الأرقام القياسية لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
64	جدول 26: معدلات التضخم (%) لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز في دول مجلس التعاون، 2014-2018م
65	جدول 27: الأرقام القياسية لمجموعة الأثاث والمعدات المنزلية في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الجداول

الصفحة

66	جدول 28: معدلات التضخم (%) لمجموعة الأثاث والمعدات المنزلية في دول مجلس التعاون، 2014-2018 م
67	جدول 29: الأرقام القياسية لمجموعة الصحة في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
68	جدول 30: معدلات التضخم (%) لمجموعة الصحة في دول مجلس التعاون، 2014-2018 م
69	جدول 31: الأرقام القياسية لمجموعة النقل في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
70	جدول 32: معدلات التضخم (%) لمجموعة النقل في دول مجلس التعاون، 2014-2018 م
71	جدول 33: الأرقام القياسية لمجموعة الاتصالات في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
72	جدول 34: معدلات التضخم (%) لمجموعة الاتصالات في دول مجلس التعاون، 2014-2018 م
73	جدول 35: الأرقام القياسية لمجموعة الثقافة والترفيه في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
74	جدول 36: معدلات التضخم (%) لمجموعة الثقافة والترفيه في دول مجلس التعاون، 2014-2018 م
75	جدول 37: الأرقام القياسية لمجموعة التعليم في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
76	جدول 38: معدلات التضخم (%) لمجموعة التعليم في دول مجلس التعاون، 2014-2018 م
77	جدول 39: الأرقام القياسية لمجموعة المطاعم والفنادق في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
78	جدول 40: معدلات التضخم (%) لمجموعة المطاعم والفنادق في دول مجلس التعاون، 2014-2018 م
79	جدول 41: الأرقام القياسية لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
80	جدول 42: معدلات التضخم (%) لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة في دول مجلس التعاون، 2014-2018 م

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	الأشكال
16	شكل 1: سعر النفط الخام و مؤشر أسعار السلع الأولية (2010 = 100)
17	شكل 2: مؤشرات منظمة الفاو لأسعار الأغذية خلال الفترة 2014-2018م، سنة الأساس 2010=100
18	شكل 3: الأرقام القياسية لأسعار الصرف الإسمية الفعلية لدول مجلس التعاون (مقابل عملات أكبر الشركاء التجاريين) في الفترة 2014-2018م
19	شكل 4: سعر الفائدة الرئيسي للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال الفترة يناير 2014 إلى مايو 2019م (%)
22	شكل 5: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 2013-2017م، سنة الأساس 2007=100
23	شكل 6: معدلات التضخم لمجلس التعاون لعام 2017م
27	شكل 7: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
29	شكل 8: معدلات التضخم (%) في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2018م
32	شكل 9: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في مملكة البحرين 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
33	شكل 10: معدلات التضخم في مملكة البحرين لعام 2018م
36	شكل 11: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
37	شكل 12: معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية لعام 2018م
40	شكل 13: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سلطنة عمان 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
42	شكل 14: معدلات التضخم في سلطنة عمان لعام 2018م
46	شكل 15: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة قطر 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
48	شكل 16: معدلات التضخم في دولة قطر لعام 2018م
52	شكل 17: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الكويت 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
53	شكل 18: معدلات التضخم في دولة الكويت لعام 2018م
56	شكل 19: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
57	شكل 20: معدلات التضخم (%) للرقم القياسي العام لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
58	شكل 21: الأرقام القياسية لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
59	شكل 22: معدلات التضخم (%) لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
60	شكل 23: الأرقام القياسية لمجموعة التبغ لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
61	شكل 24: معدلات التضخم (%) لمجموعة التبغ لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
62	شكل 25: الأرقام القياسية لمجموعة الملابس والأحذية لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100
63	شكل 26: معدلات التضخم (%) لمجموعة الملابس والأحذية لدول مجلس التعاون، 2016-2018م

الأشكال

الصفحة

- شكل 27: الأرقام القياسية لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 28: معدلات التضخم (%) لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
- شكل 29: الأرقام القياسية لمجموعة الأثاث والمعدات المنزلية لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 30: معدلات التضخم (%) لمجموعة الأثاث والأدوات المنزلية لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
- شكل 31: الأرقام القياسية لمجموعة الصحة لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 32: معدلات التضخم (%) لمجموعة الصحة لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
- شكل 33: الأرقام القياسية لمجموعة النقل لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 34: معدلات التضخم (%) لمجموعة النقل لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
- شكل 35: الأرقام القياسية لمجموعة الاتصالات لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 36: معدلات التضخم (%) لمجموعة الاتصالات لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
- شكل 37: الأرقام القياسية لمجموعة الثقافة والترفيه لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 38: معدلات التضخم (%) لمجموعة الثقافة والترفيه لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
- شكل 39: الأرقام القياسية لمجموعة التعليم لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 40: معدلات التضخم (%) لمجموعة التعليم لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
- شكل 41: الأرقام القياسية لمجموعة المطاعم والفنادق لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 42: معدلات التضخم (%) لمجموعة المطاعم والفنادق لدول مجلس التعاون، 2016-2018م
- شكل 43: الأرقام القياسية لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة لدول مجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100
- شكل 44: معدلات التضخم (%) لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة لدول مجلس التعاون، 2016-2018م

تقديم

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر العدد الخامس من تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2018م، حيث يوفر هذا الإصدار بيانات تفصيلية عن أهم مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، كما يعرض عددًا من الجداول والأشكال البيانية لتلك المؤشرات على مستوى مجلس التعاون الخليجي كتكتل اقتصادي وعلى مستوى الدول الأعضاء مع مقارنة أبرز مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بين دول مجلس التعاون خلال عام 2018م.

وتعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم إعدادها من قبل الأجهزة الإحصائية في مختلف دول العالم، حيث تستخدم في قياس التضخم وتكاليف المعيشة، كما يعكس هذا المؤشر التغير في القوة الشرائية للنقود، بالإضافة إلى ذلك فإنه يستخدم في إعداد تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة. إضافة إلى كونها مصدر أساسي لصناع القرار والباحثين والمهتمين بالمعرفة الإحصائية المعتمدة التي تساعد في البحث والتخطيط.

وتعتبر إحصاءات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من أهم المجالات الإحصائية التي حظيت باهتمام كبير في المركز الإحصائي الخليجي، وذلك من خلال الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك (2015-2020م) وبرامج عمل المركز، حيث اعتمدت الأهداف الإحصائية الخاصة بهذا المشروع من خلال التنسيق بين المركز الإحصائي الخليجي والأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء في المجلس.

بالإضافة إلى النسخة الورقية من الإصدارات الإحصائية يقوم المركز بتحميل كافة إصداراته على موقعه الإلكتروني لتمكين جميع المهتمين من الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت، من خلال زيارة موقع المركز www.gccstat.org وكذلك يمكن الحصول على المزيد من البيانات التفصيلية من خلال زيارة بوابة البيانات التي تشمل قواعد البيانات الخاصة بالمركز الإحصائي الخليجي من خلال ذات الرابط أيضًا.

ويتقدم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج بجزيل الشكر لجميع أجهزة الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء لتوفيرها البيانات المطلوبة لإصدار هذه التقرير، متمنيًا أن يكون هذا الإصدار بمثابة مصدر شامل لمستخدمي البيانات، سواء المخططين أو أصحاب القرار أو المحللين والدارسين في هذا المجال، مؤكدًا ترحيبه المستمر بأية مقترحات لتطوير وتحسين الإصدارات القادمة.

الملخص

شهد معدل التضخم العام لمجلس التعاون (باستثناء السكن) تصاعداً ملحوظاً خلال عام 2018م ليبلغ 4.4% مقارنة بمعدل 1.0% في العام 2017م وذلك بسبب فرض ضريبة القيمة المضافة والضريبة الإنتقائية في بعض دول المجلس، ويأتي هذا الارتفاع بعد فترة من التراجع، فقد تراجع معدل التضخم العام لمجلس التعاون من معدل 1.7% في عام 2014م ليصل إلى 1.0% في العام 2017م.

وتعتبر معدلات التضخم التي سُجلت في دول مجلس التعاون في المستويات المقبولة مقارنة بمعدلات التضخم في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة. ومن أبرز الأسباب الخارجية التي ساعدت على استقرار أسعار المستهلك في مجلس التعاون خلال الفترة 2014-2018م الإنخفاض في معدلات التضخم العالمية واستقرار أسعار الغذاء والسلع الأساسية وتقوي سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الرئيسية، هذا بجانب السياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها دول المجلس واستقرار القطاع البنكي والمالي.

حيث يتأثر معدل التضخم في مجلس التعاون بشكل أساسي بمعدلات التضخم العالمية نتيجة اعتماد دول مجلس التعاون على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية. وتشكل أسعار الغذاء مصدراً مهماً من مصادر التضخم المستورد في دول مجلس التعاون، إذ تساهم مجموعة الغذاء بنسبة كبيرة في مؤشر أسعار المستهلك كما تعتبر مجموعة الغذاء من أكثر المجموعات عرضة للتقلب بسبب تأثيرات المناخ والقيود على التجارة. كما ساهمت سياسة سعر الصرف الثابت التي تتبعها دول مجلس التعاون (المربوط بالدولار الأمريكي باستثناء دولة الكويت) في التقليل من آثار التضخم المستورد نظراً لاستقرار سعر صرف الدولار الأمريكي بشكل عام أمام العملات الرئيسية خلال الفترة 2014-2018م.

من جانب آخر فإن التضخم المحلي يتأثر بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والبنكية. وعليه، فإن استمرار دول المجلس في تنويع اقتصادياتها من خلال التوسع في الأنشطة غير النفطية بهدف تقليص الاعتماد الكبير على النفط، وتقليل الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية سيسهم في تحقيق مزيداً من الاستقرار الاقتصادي وما ينتج عنه من المحافظة على مستويات التضخم المتدنية. وخلال الفترة 2015-2018م، ساهمت سياسة الترشيد في الإنفاق الحكومي في المحافظة على تقليل الضغوط التضخمية الناتجة من زيادة الطلب المحلي وارتفاع السيولة النقدية.

1. لمحة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

1.1. مقدمة:

تمثل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية أهمية كبرى لدراسة التغيرات الاقتصادية التي تحدث بصفة مستمرة، حيث توفر مؤشرات هامة ذات العلاقة بنفقات الأسرة وتكاليف المعيشة، وتمثل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أحد المؤشرات الهامة المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والتخطيطية، بالإضافة إلى أنها تعكس التغيرات التي تطرأ على هيكل القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع، وانطلاقاً من هذه الأهمية للأسعار والأرقام القياسية يقوم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجمع بيانات الأسعار بصورة دورية وبدراسة أسعار السلع المختلفة المتداولة في أسواقها الخليجية من خلال الأجهزة الإحصائية لدول المجلس، وقد تم إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بالمركز الإحصائي الخليجي وفق المنهجيات والتوصيات والمعايير الدولية، وفيما يلي أهم ملامح المنهجية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك، بالإضافة إلى تحليل بياناتها الإحصائية على مستوى التكتل ودول المجلس خلال الفترة 2014-2018م.

1.2. استخدامات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك:

- وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى.
- يستخدم كمؤشر دقيق لقياس اتجاهات التضخم والإنكماش.
- يستخدم كمقياس للتغيرات في القوة الشرائية للعملة.
- يستخدم في مجالات الحسابات القومية لاستنباط تقديرات الأسعار الثابتة.

1.3. منهجية تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

■ تعريف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

هو وسيلة إحصائية لقياس التغيرات الحاصلة في أسعار السلع والخدمات بين فترتين زمنييتين. وهو مقياس يقيس التغير الذي يحدث في مستوى الأسعار لمجموعة من السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة إنفاق الأسر في فترة زمنية (الفترة الجارية) منسوبة إلى فترة زمنية يطلق عليها فترة الأساس.

■ منهجية تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

هناك العديد من المعادلات الرياضية التي تستخدم في تركيب الأرقام القياسية، وتعتبر المعادلة الشهيرة "لاسيير" هي المعادلة المتبعة في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وهي معادلة رياضية، وضعها عالم الإحصاء لاسيير لاحتساب الأرقام القياسية للأسعار، وذلك بقسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس، وبالترجيح بكميات سنة الأساس. وتأخذ معادلة لاسيير للأسعار (رقم لاسيير السعري) الصورة الرياضية التالية:

$$\frac{\sum \frac{P_1}{P_0} \times W}{\sum W} \times 100$$

حيث أن P_1 تمثل السعر الحالي، P_0 تمثل السعر في سنة الأساس، W تمثل الأوزان الترجيحية. ونظراً لأهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فإن الكثير من الدول تعدده وتنشره بصفة دورية: سنوية، ربع سنوية، شهرية، أسبوعية، وذلك لارتباطه بأعباء المستهلكين وقياس التضخم في أسعار المستهلكين. ويعتمد الرقم القياسي بالدرجة الأولى في تحديد الأوزان الترجيحية على مسوح دخل ونفقات الأسرة، حيث يتم التعرف على أنماط الاستهلاك وتحديد الوزن الترجيحي لكل من مجموعات الإنفاق الرئيسية والفرعية. وعلى ضوء ذلك، يتم تحديد السلة التي يتم جمع أسعارها بصفة دورية حسب دورية جمع البيانات من المصادر المختلفة المحددة وذلك بعد تحديد السلة التي تحتوي على المفردات التي تم اختيارها لتمثيل الرقم القياسي وتحديد مواصفات وخصائص هذه المفردات حتى تكون المقارنة صحيحة وحيث يتم مقارنة الشيء بمثله.

■ سنة الأساس

يستند بناء الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى وجود فترتين زمنيتين لإجراء عملية القياس والمقارنة وهما: فترة الأساس وهي الفترة التي يقاس التغير منسوباً إليها، وتأخذ هذه الفترة عادة المستوى 100. وهناك الفترة الجارية التي يطلق عليها فترة المقارنة وهي الفترة التي يقاس التغير الذي حدث على الأسعار فيها.

وعادة فإن فترة الأساس لا يجب أن تكون بعيدة عن فترة المقارنة، ويمكن تحديثها على فترات دورية، عادة كل خمس سنوات أو تبعاً لسنوات تنفيذ مسح دخل ونفقات الأسرة، واستخدام هذه الطريقة يطلق عليها الأساس الثابت. إلا أن العديد من الدول في السنوات الأخيرة أصبحت تتبنى الأساس المتحرك وذلك لتفادي المشكلات التي تصاحب الأساس الثابت من حيث

تغير الأهمية النسبية للأوزان، ودخول وخروج سلع أو مواد من السلة أو ما يحدث من تغير تكنولوجي على السلع وغيرها. ويقصد بالأساس المتحرك هو قياس الفترة الحالية منسوبة إلى الفترة السابقة (2018 م / 2017 م مثلاً). وتتبنى دول مجلس التعاون الخليجي الأساس الثابت في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وتقوم كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان بتركيب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بناءً على سنوات الأساس 2006 م و2012 م على التوالي، وكلاً من المملكة العربية السعودية دولة قطر ودولة الكويت بناءً على سنة الأساس 2013 م، ودولة الإمارات العربية المتحدة بناءً على سنة الأساس 2014 م، هذا وقد قام المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنشر بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في هذه النشرة بناءً على سنة أساس موحدة 100=2007.

1.4. الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لدول مجلس التعاون باستثناء السكن

يصدر المركز الإحصائي الخليجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يُعد وينشر على مستوى التكتل أي الدول الست الأعضاء، حيث يتم إعداد هذا المؤشر بالاعتماد على تقديرات مسح نفقات الاسر المعيشية وتقديرات تعادل القوة الشرائية ومجموعات الإنفاق ضمن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الوطنية باستبعاد مجموعة السكن (نظراً للتباين في منهجية حساب الرقم القياسي لمجموعة السكن بين دول المجلس)¹، هذه المبادرة هي البداية نحو بناء رقم قياسي منسق في دول المجلس والذي نطمح في إنجازه بحلول عام 2020 م.

¹ تقديرات التضخم الإجمالية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي
<https://www.gccstat.org/ar/statistic/standards/technical-paperspy-price>





2. نظرة عامة على المؤشرات العالمية خلال عام

2018م

2.1 مؤشرات التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون

يتأثر معدل التضخم في مجلس التعاون بشكل أساسي بمعدلات التضخم في الدول المصدرة نظرا للحيز الذي تشغله واردات السلع في سلة المستهلك لدول مجلس التعاون. فقد ارتفع معدل التضخم بصورة لافتة نسبيا في العام 2018م في إقتصادات أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون. حيث بلغت نسبة التضخم في العام 2018م في كل من الصين والولايات المتحدة والهند واليابان وفرنسا 2.1% و 2.4% و 4.9% و 1.0% و 1.9% مقارنة بنسبة 1.6% و 2.1% و 3.3% و 0.5% و 1.0% على التوالي في العام 2017م، علما ان هذه الدول تمثل مجتمعة ما نسبته 45.2% من اجمالي واردات دول مجلس التعاون لنفس العام. يأتي هذا الارتفاع في معدلات التضخم نتيجة التحسن في الأداء الكلي لاقتصاد الولايات المتحدة وارتفاع أسعار النفط الخام و المواد الأولية في العام 2018م.

جدول 1: التضخم (%) في أسعار المستهلك لدى أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون 2014-2018م

الدولة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	المساهمة النسبية (%) في واردات مجلس التعاون في عام 2018م
الصين	1.9	1.4	2.0	1.6	2.1	17.0
الولايات المتحدة	1.6	0.1	1.3	2.1	2.4	11.7
الهند	6.7	4.9	4.9	3.3	4.9	7.9
اليابان	2.8	0.8	-0.1	0.5	1.0	5.5
ألمانيا	0.9	0.2	0.5	1.7	1.7	5.5
إيطاليا	0.2	0.0	-0.1	1.2	1.1	3.5
المملكة المتحدة	1.5	0.4	1.0	2.6	2.3	3.3
فرنسا	0.5	0.0	0.2	1.0	1.9	3.3
كوريا الجنوبية	1.3	0.7	1.0	1.9	1.5	2.9
فيتنام	4.7	0.9	3.2	3.5	3.5	2.4
العالم	3.8	3.6	3.4	3.9	3.6	100

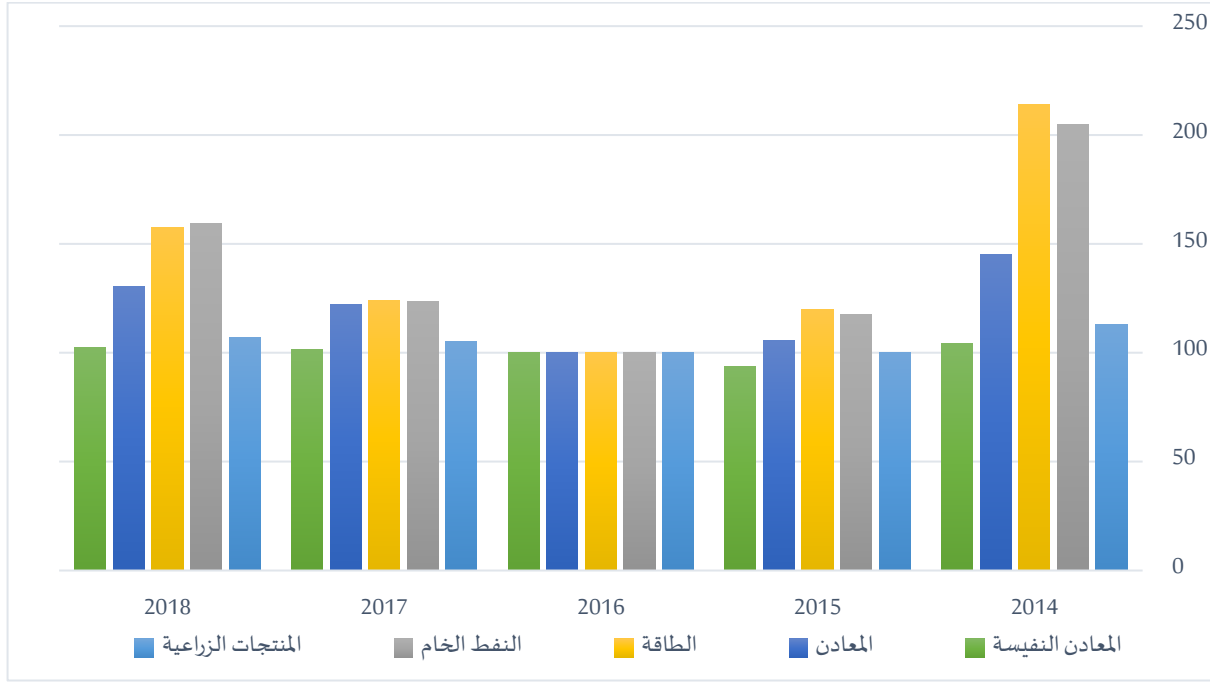
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي (قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، يوليو 2019م) والمركز الإحصائي الخليجي

2.2 أسعار الطاقة والمواد الأولية

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى استمرار ارتفاع مجموعة الطاقة والمعادن والفلزات خلال عام 2018م بمستوى أكبر مقارنة بالعام 2017م، بينما استقرت أسعار السلع الأولية في مجموعتي المنتجات الزراعية و المعادن النفيسة (شكل 1). حيث شهد عام 2018م تحسن أسعار النفط الخام وبصورة أفضل عن الارتفاع الذي تحقق في العام 2017م. يأتي ذلك بعد سلسلة من التراجع منذ منتصف عام 2014م، فقد ارتفع متوسط سعر نفط برنت ودي وغرب تكساس من 44

دولار للبرميل في عام 2016م إلى 52.85 دولار للبرميل في عام 2017م أي بنسبة ارتفاع بلغت 17.8%، ليرتفع بعدها إلى 68.33 دولار للبرميل في العام 2018م (بنسبة 32% تقريبا).

شكل 1: سعر النفط الخام ومؤشر أسعار السلع الأولية (2010 = 100)



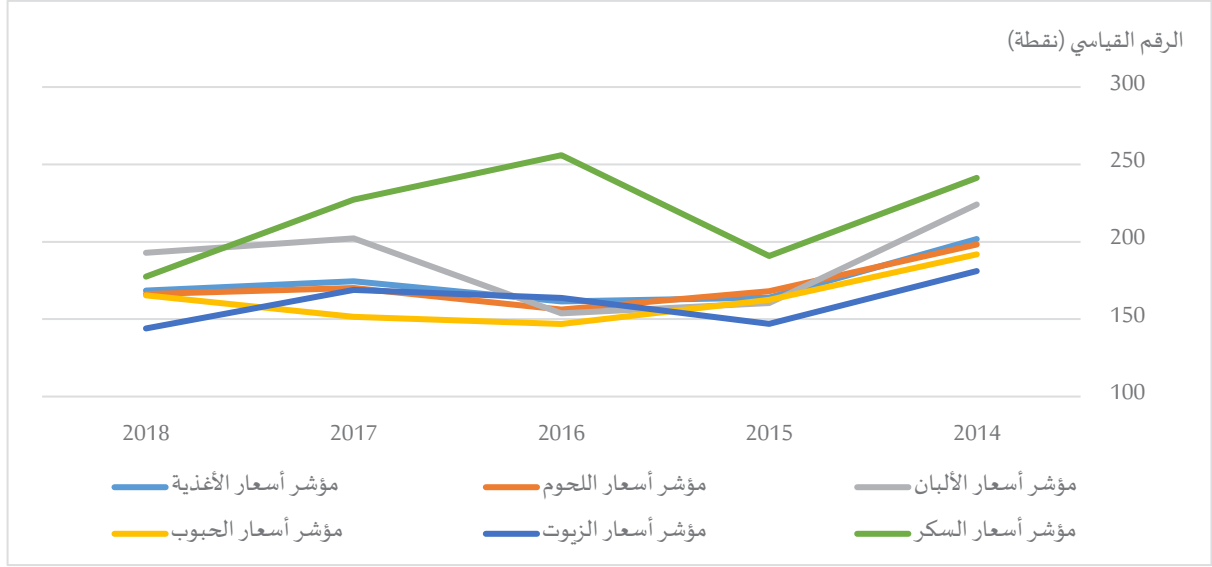
المصدر: صندوق النقد الدولي (قاعدة بيانات السلع الأولية، يوليو 2019م)

2.3 أسعار الغذاء العالمية

تشكل أسعار الغذاء مصدرا مهما من مصادر التضخم المستورد في دول مجلس التعاون، إذ تساهم مجموعة الغذاء بنسبة كبيرة في مؤشر أسعار المستهلك كما تعتبر مجموعة الغذاء من أكثر المجموعات عرضة للتقلب بسبب تأثيرات المناخ والقيود على التجارة. حيث انخفضت أسعار الغذاء العالمية في العام 2018م بنسبة -3.5% عما كانت عليه في العام 2017م، كما تشير إليه بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (شكل 2). ويأتي هذا الانخفاض في العام 2018م استمرارا لاتجاه ثابت من التراجع في أسعار الغذاء منذ العام 2011م.

وتباين التغير في أسعار المجموعات المكونة لمؤشر أسعار الغذاء خلال عام 2018م، فقد انخفضت أسعار الألبان بمعدل -4.6% و اللحوم بنسبة -2.3%، وانخفضت أسعار الزيوت والدهون والسكر بنسبة -14.7% و 21.9% على التوالي، بينما ارتفعت أسعار الحبوب بنسبة 9.0%.

شكل 2: مؤشرات منظمة الفاو لأسعار الأغذية خلال الفترة 2014-2018م، سنة الأساس 2010=100



المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة الفاو (يوليو 2019م)

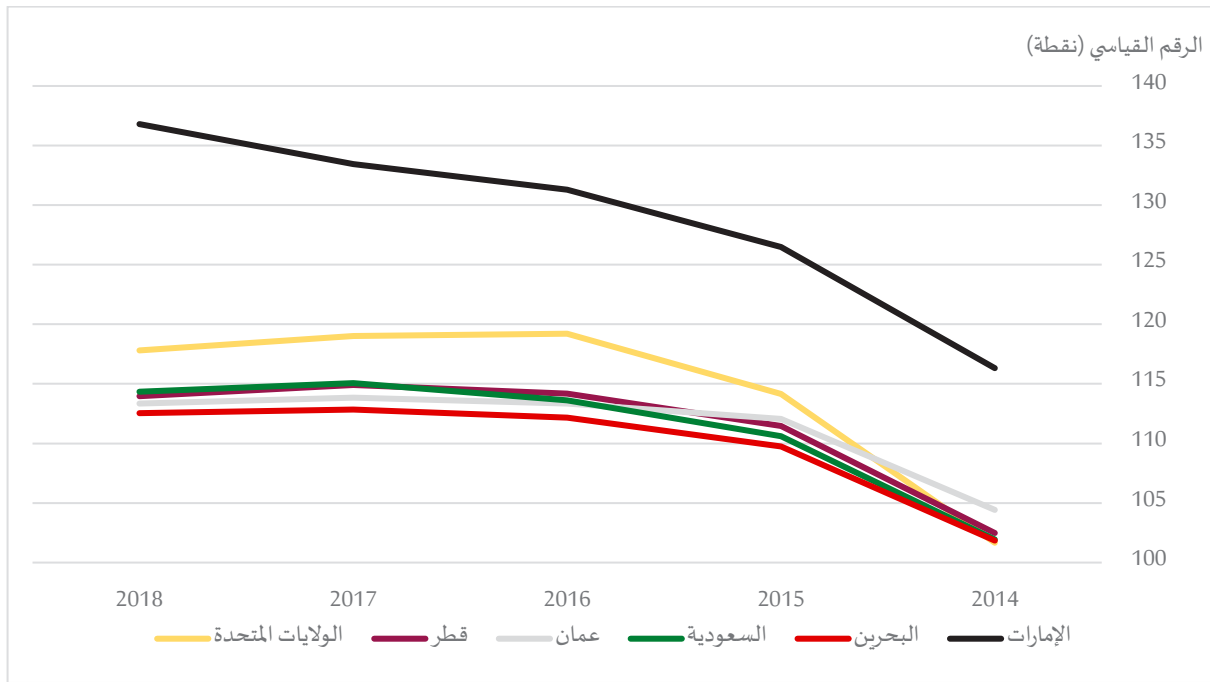
2.4 سعر الصرف الفعلي للدولار مقابل العملات الرئيسية

يقيس مؤشر سعر الصرف الفعلي (حسب تعريف صندوق النقد الدولي) متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة إلى المتوسط المرجح لعملات أهم شركاء الدولة التجاريين في فترة زمنية، وبالتالي فهو يدل على مدى تعزيز أو تراجع عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة عملات شركائها التجاريين. حيث تشير الزيادة في سعر الصرف الفعلي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل سلة العملات المرجحة لشركائها التجاريين والعكس بالعكس. وبالنظر إلى مؤشر سعر الصرف الفعلي للدولار الأمريكي خلال عام 2018م، فمع تضيق السياسة النقدية الأمريكية برفع أسعار الفائدة و ضعف النمو في اقتصادات منطقة اليورو واليابان، شهد سعر الدولار الأمريكي منذ أبريل 2017م ارتفاعاً مقابل العملات الرئيسية، إلا أن سعر الصرف الفعلي (ونتيجة لأخذ متوسط مرجح لأهم الشركاء التجاريين) يظهر تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.0% خلال عام 2018م.

ونتيجة سياسة ربط عملات دول مجلس التعاون (باستثناء دولة الكويت) بالدولار الأمريكي، وما يتطلبه ذلك من اتساق بين معدلات الفائدة المحلية مع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، فإن اتجاه مؤشرات أسعار الصرف الفعلية لعملات دول مجلس التعاون تتطابق بشكل عام مع حركة سعر الصرف الفعلي للدولار الأمريكي (شكل 3) وذلك بمعدلات تغير مختلفة. من جانب آخر تشير بيانات ذات المصدر إلى تراجع أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون خلال العام 2018م بصورة طفيفة (جدول 2). في حين تعزز الدرهم الإماراتي مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين بنسبة 2.5% خلال عام 2018م.

شكل 3: الأرقام القياسية لأسعار الصرف الإسمية الفعلية لدول مجلس التعاون (مقابل عملات أكبر الشركاء التجاريين) في الفترة 2014-

2018م



المصدر: صندوق النقد الدولي (قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، أغسطس 2018م)

جدول 2: معدل التغير في مؤشر سعر الصرف الفعلي (100=2010) لعملات دول مجلس التعاون خلال الفترة 2014-2018م

السنة	2018	2017	2016	2015	2014
الإمارات العربية المتحدة	2.5%	1.6%	3.8%	8.7%	5.7%
مملكة البحرين	-0.3%	0.6%	2.2%	7.8%	1.5%
المملكة العربية السعودية	-0.6%	1.3%	2.7%	8.5%	1.3%
سلطنة عمان	-0.4%	0.4%	1.2%	7.3%	1.8%
دولة قطر	-0.8%	0.6%	2.4%	8.8%	1.1%
الولايات المتحدة الأمريكية	-1.0%	-0.2%	4.4%	12.3%	2.3%

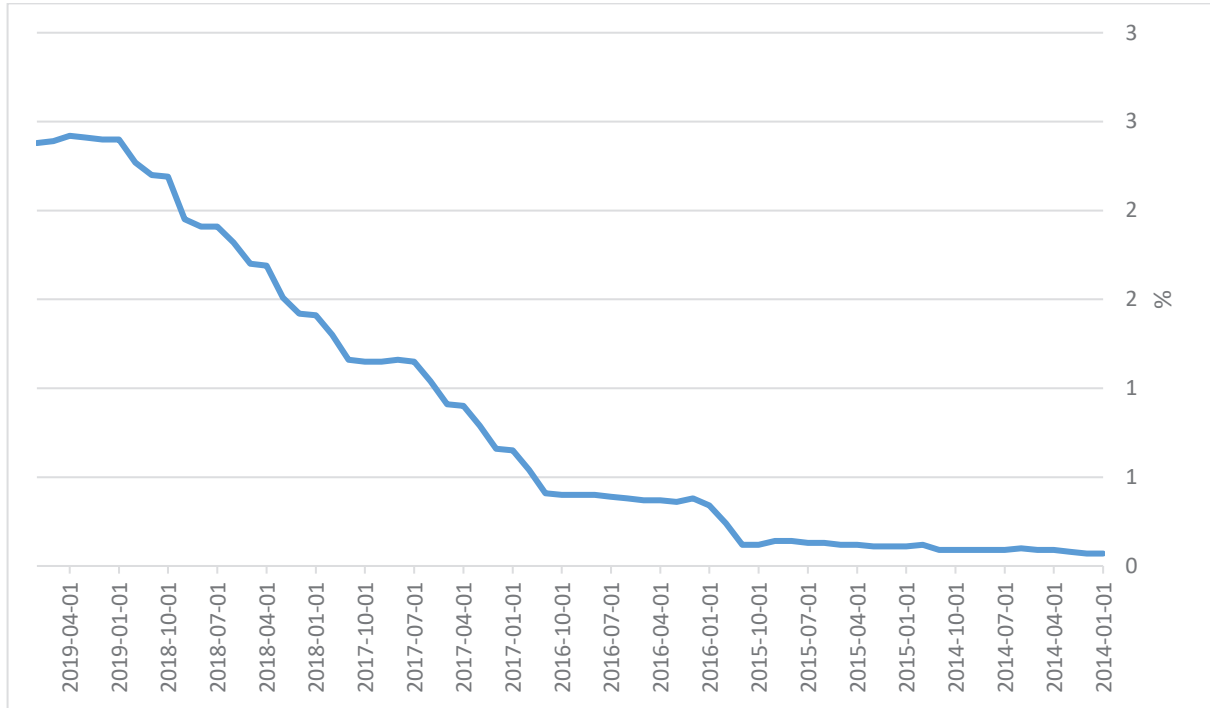
المصدر: الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي، يوليو 2019م

2.5 السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على التضخم في مجلس التعاون

ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي قويا في العام 2018م، كما صاحب ذلك بعض الزيادة في نمو الأجور ومعدلات تضخم الأسعار، كما ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية. وفي محاولة لكبح أي ضغوط تضخمية (خارج نطاق استقرار الأسعار) قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سلسلة من التشديد في السياسة النقدية خلال العام 2018م ليرتفع معدل الفائدة الفيدرالية ليصل إلى حدود 2.0% مع نهاية عام 2018م (شكل 4)،

وكما هو معلوم، يشكل تضيق السياسة النقدية وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية تحدياً لدول مجلس التعاون بسبب التزامها بحرية حركة رأس المال ونظام ربط سعر الصرف مع الدولار الأمريكي وما يتطلبه ذلك من اتساقاً (بالحد الأدنى) بين معدلات الفائدة المحلية مع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة لتقليل المخاطر على استقرار أسعار الصرف. حيث سيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف الاقتراض للشركات إلى ضغوطاً تضخمية على أسعار السلع والخدمات.

شكل 4: سعر الفائدة الرئيسي للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال الفترة يناير 2014 إلى مايو 2019م (%)



المصدر: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يوليو 2019م

3. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى

مجلس التعاون

3.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 2018-2014م

تظهر السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لمجلس التعاون (باستثناء مجموعة السكن) خلال الفترة 2018-2014م اتجاهًا تصاعديًا منسوبًا إلى سنة الأساس 2007م، حيث بلغ الرقم القياسي العام السنوي لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 135.0 نقطة في العام 2018م مرتفعًا من مستوى 125.2 في عام 2014م (جدول 3).

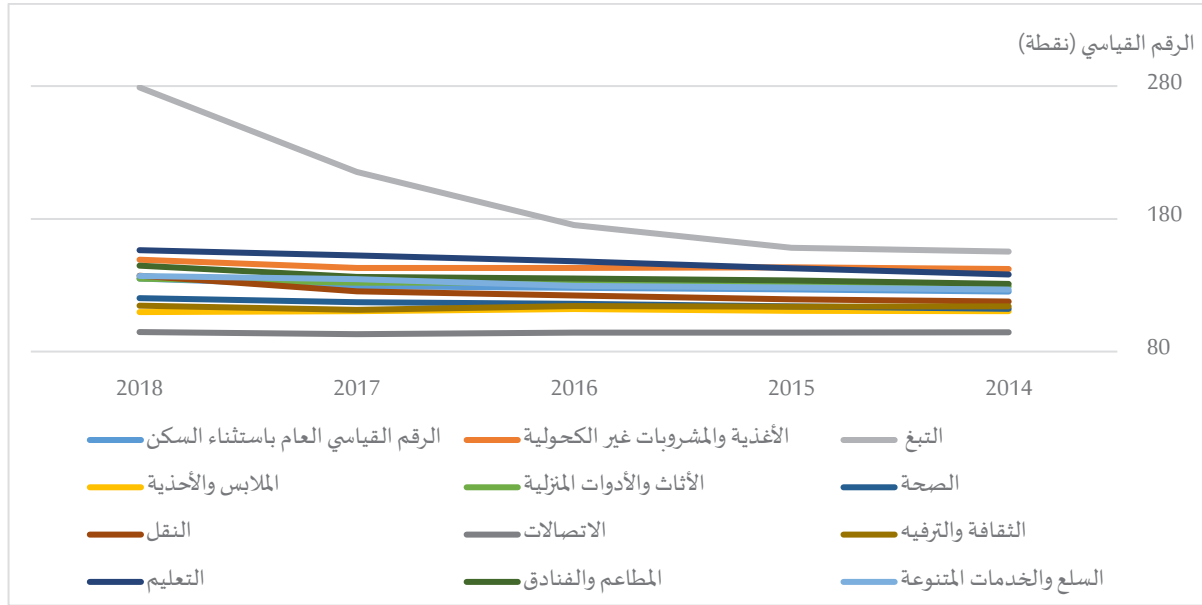
كما تظهر السلسلة الزمنية تباينًا في اتجاه الأرقام القياسية للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام. حيث سجلت الأرقام القياسية لمجموعات المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والملابس والأحذية والاتصالات والثقافة والترفيه استقرارًا خلال الفترة 2017-2014م، في حين سجلت الأرقام القياسية لمجموعات التبغ والأثاث والأدوات المنزلية والصحة والنقل والتعليم اتجاهًا تصاعديًا خلال نفس الفترة، إلى جانب تأثير الأرقام القياسية في المجموعات التي تأثرت بسياسة الضرائب في بعض دول المجلس في العام 2018م.

جدول 3: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجلس التعاون 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100

المجموعة	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	149.2	143.1	143.0	143.5	142.2
التبغ	279.0	215.3	175.3	158.3	155.3
الملابس والأحذية	109.7	110.5	112.0	110.7	110.4
الأثاث والأدوات المنزلية	134.9	131.9	132.0	131.0	129.0
الصحة	120.2	117.2	116.1	114.1	112.2
النقل	137.1	125.3	122.2	119.4	117.7
الاتصالات	94.7	93.1	94.2	94.2	94.5
الثقافة والترفيه	114.6	111.4	114.2	113.8	114.0
التعليم	156.4	152.3	148.1	142.6	138.1
المطاعم والفنادق	144.7	136.2	135.1	133.7	130.9
السلع والخدمات المتنوعة	136.9	134.5	129.4	128.4	126.7
الرقم القياسي العام باستثناء السكن	135.0	129.3	128.1	126.7	125.2

تراوح الرقم القياسي في المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام (باستثناء السكن) لمجلس التعاون بين 279.0 نقطة في مجموعة التبغ و94.7 نقطة في مجموعة الاتصالات. يُظهر (شكل 5) اتجاه الرقم القياسي في المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام. ومن الملاحظ ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة التبغ بشكل متسارع خلال عامي 2017 و2018م نتيجة لتطبيق بعض دول مجلس التعاون لضريبة إنتقائية على التبغ. كما يلاحظ أيضا الإتجاه الصعودي في الرقم القياسي لكل من مجموعة الأغذية والنقل والمطاعم والفنادق نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بعض دول مجلس التعاون، ومن المجموعات التي شهدت ارتفاعًا في الرقم القياسي في السنوات الأخيرة مجموعة التعليم.

شكل 5: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100



3.2 معدل التضخم في أسعار المستهلك لمجلس التعاون

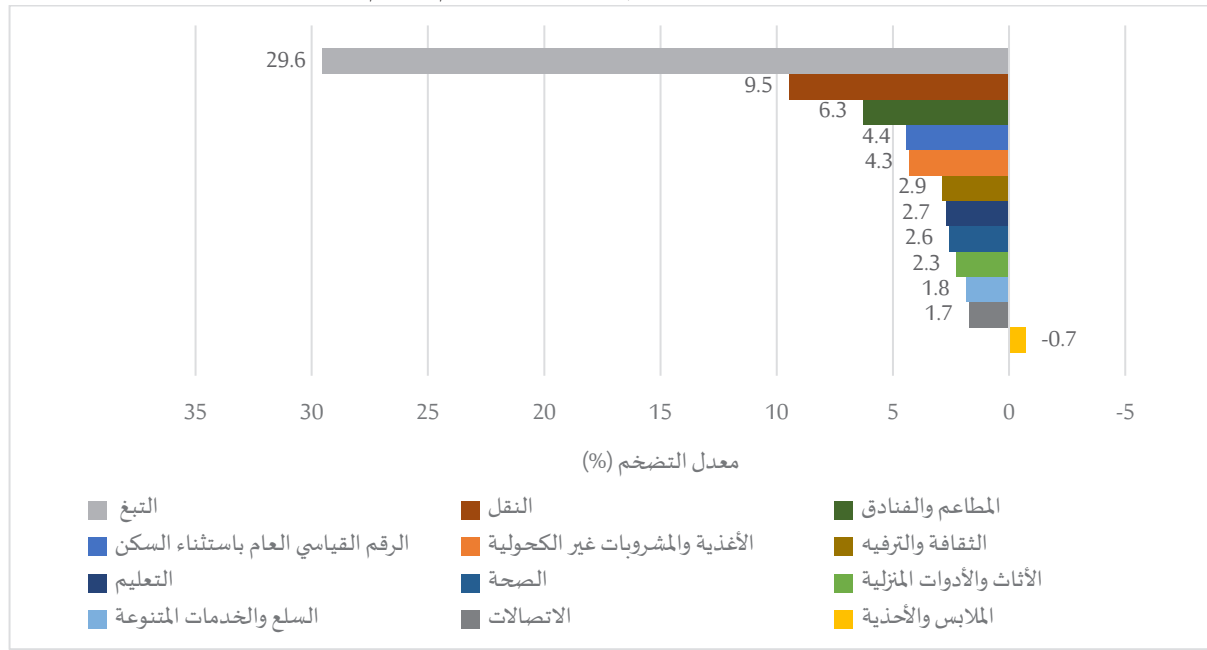
شهد معدل التضخم العام لمجلس التعاون (باستثناء السكن) تصاعداً ملحوظاً خلال عام 2018م ليبلغ 4.4% مقارنة بمعدل 1.0% في العام 2017م وذلك بسبب السياسة المالية المتبعة في بعض دول المجلس، حيث تظهر السلسلة الزمنية تراجعاً ثابتاً لمعدل التضخم العام لمجلس التعاون خلال الفترة 2014-2017م، فقد تراجع معدل التضخم من 1.7% في عام 2014م ليصل إلى 1.0% في العام 2017م ليرتفع إلى 4.4% في العام 2018م (جدول 4).

جدول 4: معدلات التضخم (%) لمجلس التعاون الخليجي 2014-2018م

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	1.7	0.9	-0.3	0.0	4.3
التبغ	4.2	1.9	10.8	22.8	29.6
الملابس والأحذية	1.1	0.3	1.2	-1.4	-0.7
الأثاث والأدوات المنزلية	2.9	1.6	0.8	-0.1	2.3
الصحة	1.5	1.7	1.7	1.0	2.6
النقل	1.3	1.4	2.3	2.6	9.5
الاتصالات	0.4	-0.4	0.0	-1.1	1.7
الثقافة والترفيه	0.8	-0.1	0.3	-2.4	2.9
التعليم	4.5	3.3	3.9	2.8	2.7
المطاعم والفنادق	1.0	2.1	1.1	0.8	6.3
السلع والخدمات المتنوعة	1.4	1.3	0.8	3.9	1.8
معدل التضخم العام باستثناء السكن	1.7	1.2	1.1	1.0	4.4

وحسب المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، تشير البيانات بأن مجموعة التبغ سجلت أعلى معدل للتضخم في العام 2018م بما نسبته 29.6%، ويعزى هذا الأرتفاع إلى تطبيق الضريبة الإنتقائية وضريبة القيمة المضافة في بعض دول المجلس، كما ارتفع معدل التضخم في مجموعة النقل بنسبة 9.5%، ومجموعة المطاعم والفنادق 6.3%، ومجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 4.3%، ومجموعة الثقافة والترفيه 2.9%، ومجموعة التعليم 2.7%، ومجموعة الصحة 2.6%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 2.3%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 1.8%، ومجموعة الاتصالات 1.7%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة -0.7% (شكل 6).

شكل 6: معدلات التضخم لمجلس التعاون لعام 2018م





4. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى دول

مجلس التعاون



4.1 دولة الإمارات العربية المتحدة

4.1.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة

تأثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة محدودة بالتطورات الخارجية، فقد شهدت أسعار السلع الأساسية العالمية انخفاضاً نسبياً خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تقوّي سعر صرف الدرهم الإماراتي مع العملات الرئيسية في الفترة 2014-2018م، حيث أدت هذه العوامل إلى استقرار أسعار السلع المستوردة. بينما كان تأثير العوامل المحلية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر أهمية خلال العام 2018م، ومن أهمها السيولة المحلية متمثلة في مؤشر عرض النقد بمفهومه الواسع، حيث نما هذا المؤشر بما نسبته 2.5% في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م. كما أدت إصلاحات السياسة المالية التي اتخذتها الحكومة الإماراتية من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية على السلع إلى زيادة التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.1% في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م.

وقد أظهرت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014-2018م اتجاهًا تصاعديًا منسويًا إلى سنة الأساس 2007م، حيث بلغ الرقم القياسي العام السنوي لأسعار المستهلك لدولة الإمارات العربية المتحدة 134.3 نقطة في العام 2018م (جدول 5).

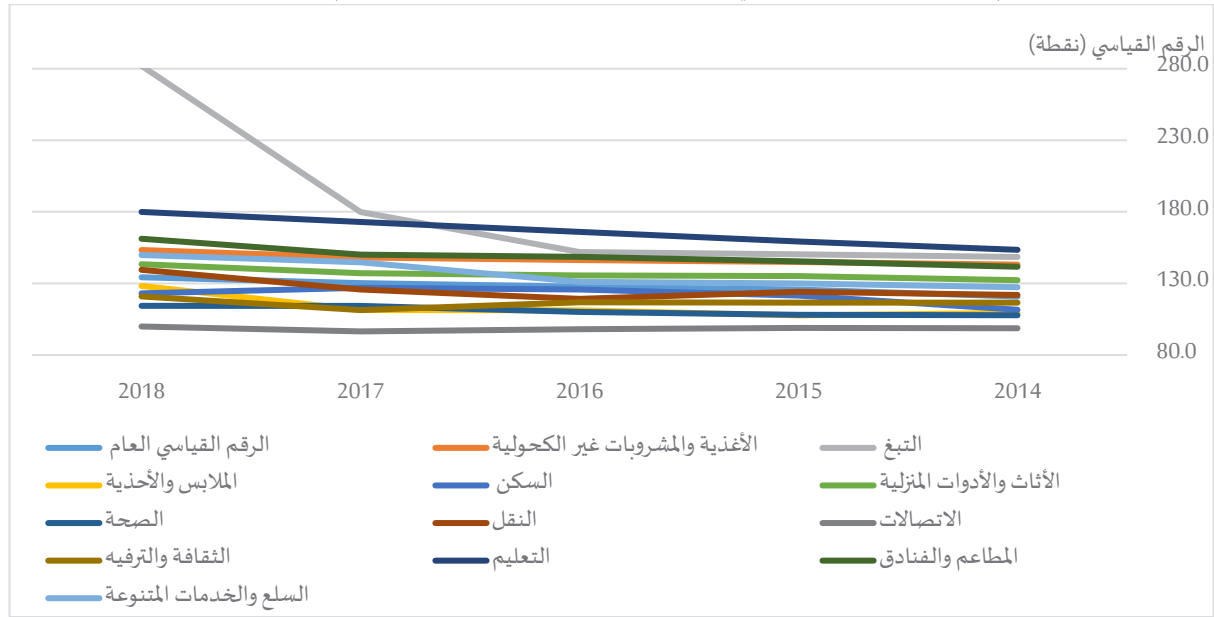
جدول 5: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	143.1	144.9	146.3	148.1	153.3
التبغ	148.5	150.3	151.9	179.9	282.0
الملابس والأحذية	109.4	107.7	111.2	111.4	128.2
السكن	111.6	121.5	125.8	126.9	123.0
الأثاث والأدوات المنزلية	132.3	135.2	135.6	137.1	143.4
الصحة	107.8	108.1	110.0	114.3	114.3
النقل	121.9	124.3	119.2	125.6	139.5
الاتصالات	98.7	98.8	98.0	96.5	99.9
الثقافة والترفيه	116.5	116.5	116.9	111.4	120.9
التعليم	153.5	159.3	166.0	172.9	179.9
المطاعم والفنادق	141.7	145.4	148.5	150.1	161.2
السلع والخدمات المتنوعة	127.3	130.1	131.1	144.7	149.8
الرقم القياسي العام	120.8	125.8	127.8	130.3	134.3

وحسب المجموعات المكونة للرقم القياسي العام فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة التبغ 282.0 نقطة في العام 2018 م منسوباً إلى سنة الأساس 2007، ومجموعة التعليم 179.9 نقطة، ومجموعة المطاعم والفنادق 161.2 نقطة، ومجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 153.3 نقطة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 149.8 نقطة، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 143.4 نقطة، كما بلغ الرقم القياسي لمجموعة النقل 139.5 نقطة، ومجموعة الملابس والأحذية 128.2 نقطة، ومجموعة السكن 123.0 نقطة، ومجموعة الثقافة والترفيه 120.9 نقطة، ومجموعة الصحة 114.3 نقطة، ومجموعة الاتصالات 99.9 نقطة.

وتتراوح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لدولة الإمارات العربية المتحدة بين 99.9 نقطة في مجموعة الاتصالات و282.0 نقطة في مجموعة التبغ ويعزى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة التبغ إلى تطبيق دولة الإمارات العربية المتحدة الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة (شكل 7). وبشكل عام يلاحظ تحرك أسعار المستهلك لأهم المجموعات في الأعوام 2014-2018 م بصورة تصاعدية منسوباً إلى سنة الأساس 2007=100.

شكل 7: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2018 م، سنة الأساس 2007=100



4.1.2 معدلات التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة

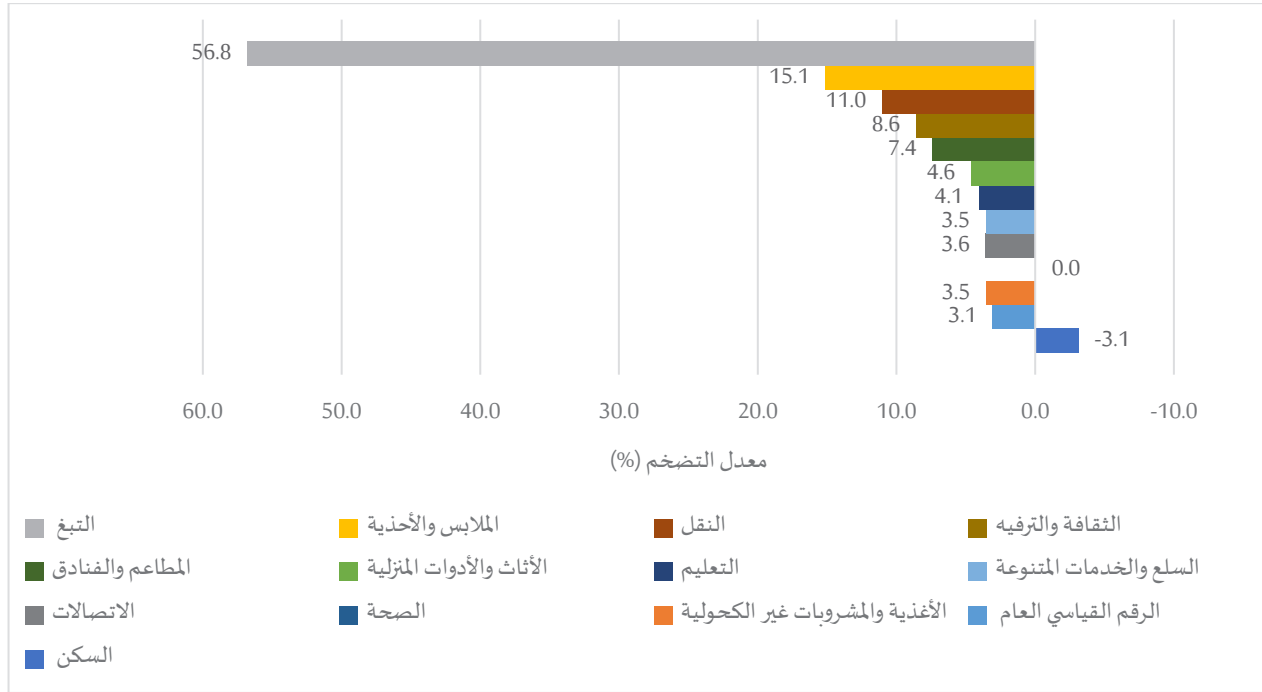
شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك لدولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً بنسبة 3.1% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق، حيث تظهر السلسلة الزمنية ارتفاعاً ملحوظاً لمعدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 2014-2015م من 2.3% في العام 2014م ليصل في العام 2015م إلى 4.1%، وتراجع المعدل في العام 2016م إلى 1.6% ليرتفع في العام 2018م إلى 3.1% (جدول 6).

جدول 6: معدلات التضخم (%) في دولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2018م

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	2.2	1.2	1.0	1.2	3.5
التبغ	2.9	1.2	1.1	18.5	56.8
الملابس والأحذية	0.2	-1.6	3.2	0.2	15.1
السكن	3.1	8.8	3.6	0.9	-3.1
الأثاث والأدوات المنزلية	4.2	2.2	0.3	1.1	4.6
الصحة	0.4	0.3	1.7	3.9	0.0
النقل	1.4	2.0	-4.1	5.4	11.0
الاتصالات	0.6	0.1	-0.8	-1.6	3.6
الثقافة والترفيه	0.8	0.1	0.3	-4.7	8.6
التعليم	4.3	3.8	4.2	4.2	4.1
المطاعم والفنادق	1.2	2.7	2.1	1.1	7.4
السلع والخدمات المتنوعة	3.0	2.2	0.8	10.4	3.5
الرقم القياسي العام	2.3	4.1	1.6	2.0	3.1

وتشير البيانات إلى أن معدل التضخم في مجموعة التبغ ارتفع بشكل كبير في العام 2018م ليصل إلى ما نسبته 56.8% ويرجع ذلك إلى تطبيق الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة (شكل 8)، كما ارتفع معدل التضخم في مجموعة الملابس والأحذية ليصل إلى ما نسبته 15.1%، ومجموعة النقل 11.0%، ومجموعة الثقافة والترفيه 8.6%، ومجموعة المطاعم والفنادق 7.4%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 4.6%، ومجموعة التعليم 4.1%، ومجموعة الاتصالات 3.6%، وكلاً من مجموعة الأغذية والمشروبات ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 3.5% لكل منهما، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز إلى ما نسبته 3.1%، بينما استقرت أسعار مجموعة الصحة في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م.

شكل 8: معدلات التضخم (%) في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2018م





4.2 مملكة البحرين

4.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في مملكة البحرين

تصاعد معدل التضخم في أسعار المستهلك في مملكة البحرين في العام 2018م ليصل إلى 2.1% مقارنة بمعدل 1.4% في العام 2017م. حيث أثرت العوامل المحلية والتي من أبرزها تطبيق الضريبة الإنتقائية، في التأثير على ارتفاع أسعار المستهلك في مملكة البحرين.

في المقابل، كان تأثير نمو السيولة المحلية متمثلة في مؤشر عرض النقد بمفهومه الواسع (حيث حققت مملكة البحرين نموًا قدره 2.4% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق) و إصلاحات السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة البحرينية من خلال تطبيق الضريبة الإنتقائية لبعض السلع وكذلك تقليل الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية، محدودا في زيادة التضخم.

أظهرت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لمملكة البحرين خلال الفترة 2014-2018م اتجاهًا تصاعديًا منسويًا إلى سنة الأساس 2007م، حيث بلغ الرقم القياسي العام السنوي لأسعار المستهلك لمملكة البحرين 127.6 نقطة في العام 2018م (جدول 7).

جدول 7: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في مملكة البحرين 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

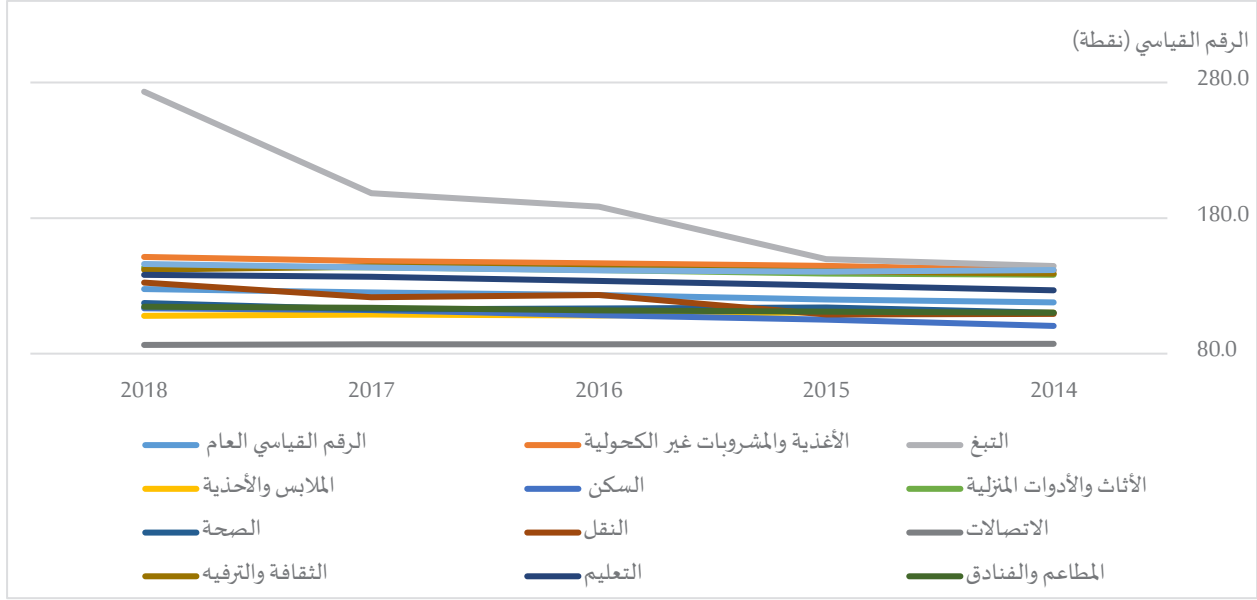
المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	141.4	144.8	146.7	148.2	151.3
التبغ	144.6	149.7	188.5	198.4	273.2
الملابس والأحذية	110.3	110.7	108.0	108.9	107.9
السكن	100.5	105.1	108.3	112.0	113.4
الأثاث والأدوات المنزلية	138.2	139.1	141.7	143.7	143.5
الصحة	110.1	114.0	113.5	112.5	117.4
النقل	109.2	108.9	123.2	121.6	132.4
الاتصالات	87.3	87.0	87.0	86.9	86.4
الثقافة والترفيه	139.0	140.7	142.7	144.3	141.8
التعليم	126.7	130.4	133.6	136.7	138.1
المطاعم والفنادق	110.2	111.1	111.8	113.8	114.6
السلع والخدمات المتنوعة	141.7	140.4	141.4	143.5	146.1
الرقم القياسي العام	117.8	120.0	123.3	125.0	127.6

وحسب أهم المجموعات المكونة للرقم القياسي العام فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 151.3 نقطة في العام 2018م ، كما بلغ الرقم القياسي لمجموعة النقل 132.4 نقطة، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 143.5 نقطة، ومجموعة الاتصالات 86.4 نقطة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 146.1 نقطة.

تتراوح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لمملكة البحرين بين 86.4 نقطة في مجموعة الاتصالات و273.2 نقطة في مجموعة التبغ ويعزى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة التبغ إلى تطبيق

الضريبة الإنتقائية في مملكة البحرين (شكل 9). وبشكل عام يُلاحظ تحرك أسعار المستهلك لأهم المجموعات في الأعوام 2014-2018م بصورة تصاعدية منسوبة إلى سنة الأساس 2007=100.

شكل 9: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في مملكة البحرين 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100



4.2.2 معدلات التضخم في مملكة البحرين

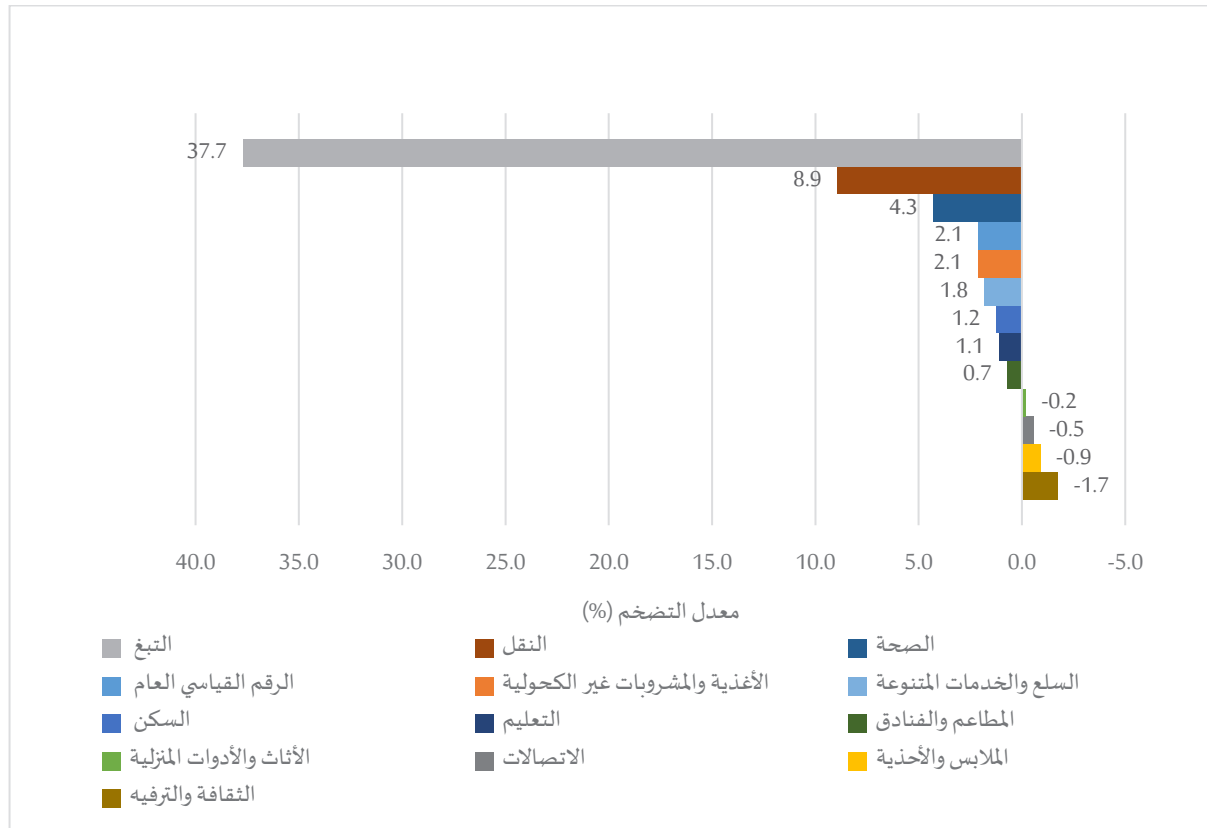
تظهر السلسلة الزمنية تذبذبًا ملحوظًا لمعدل التضخم العام لمملكة البحرين فقد سجل معدل التضخم في العام 2014م 2.6%، ثم انخفض إلى معدل 1.8% في العام 2015م ليرتفع مرة أخرى إلى 2.8% في العام 2016م ليصل إلى 2.1% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق (جدول 8).

جدول 8: معدلات التضخم في مملكة البحرين 2014-2018م

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	2.9	2.4	1.3	1.0	2.1
التبغ	2.9	3.5	25.9	5.3	37.7
الملابس والأحذية	0.6	0.4	-2.4	0.7	-0.9
السكن	4.9	4.6	3.0	3.5	1.2
الأثاث والأدوات المنزلية	0.5	0.6	1.9	1.4	-0.2
الصحة	3.7	3.5	-0.5	-0.8	4.3
النقل	1.6	-0.3	13.1	-1.3	8.9
الاتصالات	0.1	-0.2	0.0	-0.1	-0.5
الثقافة والترفيه	1.9	1.2	1.4	1.1	-1.7
التعليم	4.4	2.9	2.5	2.3	1.1
المطاعم والفنادق	2.2	0.8	0.7	1.8	0.7
السلع والخدمات المتنوعة	3.0	-0.9	0.7	1.5	1.8
الرقم القياسي العام	2.6	1.8	2.8	1.4	2.1

وتشير البيانات بأن معدل التضخم في مجموعة التبغ ارتفع في العام 2018م ما نسبته 37.7% ويرجع ذلك إلى تطبيق الضريبة الإنتقائية في مملكة البحرين، كما ارتفع معدل التضخم في مجموعة النقل بنسبة 8.9%، ومجموعة الصحة 4.3%، ومجموعة الأغذية والمشروبات 2.1%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 1.8%، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز 1.2%، ومجموعة التعليم 1.1%، ومجموعة المطاعم والفنادق 0.7%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الثقافة والترفيه بنسبة -1.7%، ومجموعة الملابس والأحذية -0.9%، ومجموعة الاتصالات -0.5%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية -0.2%، (شكل 10).

شكل 10: معدلات التضخم في مملكة البحرين لعام 2018م





4.3 المملكة العربية السعودية

4.3.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية في العام 2018م بنسبة 2.5% مقارنة بانكماش بلغ 0.8% في العام 2017م. حيث أدت زيادة نمو السيولة المحلية متمثلة في مؤشر عرض النقد بمفهومه الواسع بنسبة 2.3% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق. وتطبيق الضريبة الإنتقائية وضريبة القيمة المضافة، وكذلك تقليل الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية، بشكل مباشر وغير مباشر في ارتفاع مستوى الأسعار في المملكة العربية السعودية في العام 2018م.

أظهرت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2014-2018م اتجاهًا تصاعديًا منسويًا إلى سنة الأساس 2007م، ليصل إلى 136.0 نقطة في العام 2018م مقارنة ب 129.5 نقطة في العام 2014م (جدول 9).

جدول 9: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

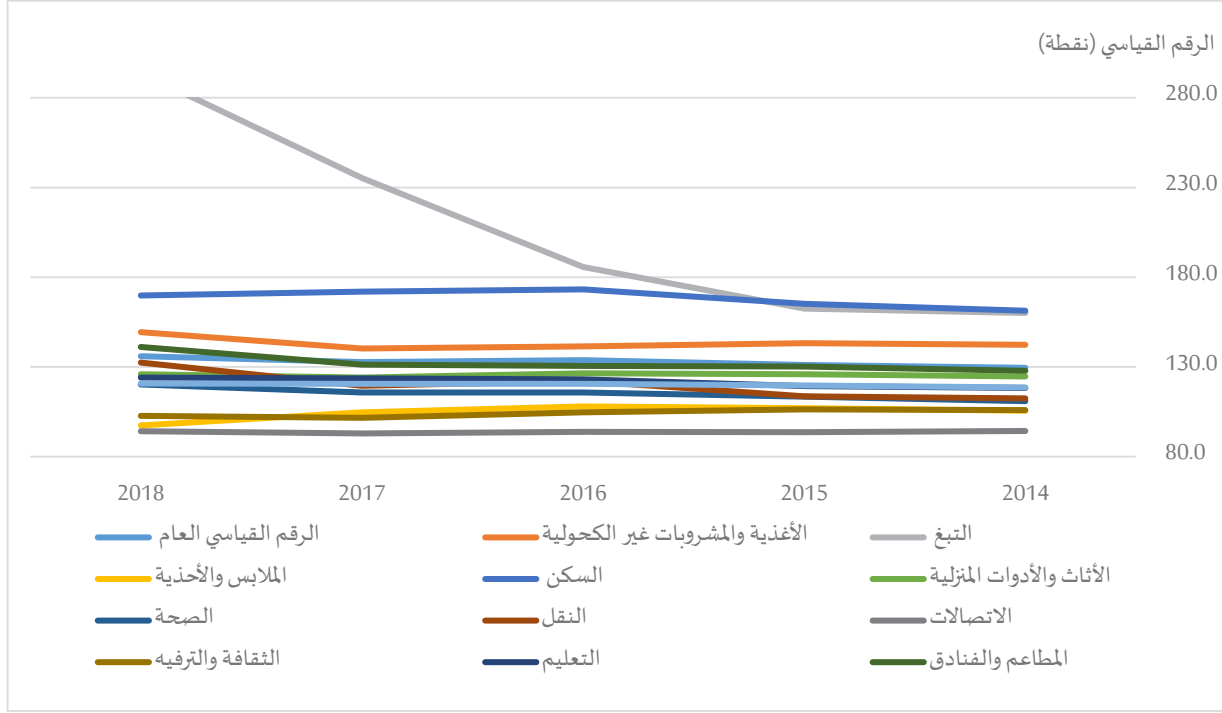
المجموعة	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	149.4	140.3	141.4	143.3	142.4
التبغ	293.9	235.3	185.6	162.6	160.1
الملابس والأحذية	97.4	104.8	108.0	107.0	105.7
السكن	169.8	172.0	173.2	165.2	161.3
الأثاث والأدوات المنزلية	125.9	124.1	126.4	125.9	124.7
الصحة	120.2	115.8	115.8	113.4	110.9
النقل	132.4	119.6	122.1	113.6	112.5
الاتصالات	94.1	92.9	93.9	93.6	94.3
الثقافة والترفيه	102.8	101.6	104.7	106.4	106.0
التعليم	124.1	123.7	123.1	119.4	118.3
المطاعم والفنادق	141.1	131.3	130.6	130.2	127.8
السلع والخدمات المتنوعة	120.8	120.5	120.6	119.7	118.6
الرقم القياسي العام	136.0	132.7	133.8	131.1	129.5

وحسب أهم المجموعات (وفقًا لوزنها النسبي) المكونة للرقم القياسي العام فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 149.4 نقطة في العام 2018م منسويًا إلى سنة الأساس 2007، كما بلغ الرقم القياسي لمجموعة النقل 132.4 نقطة، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 125.9 نقطة، ومجموعة الاتصالات 94.1 نقطة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 120.8 نقطة.

تتراوح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام للمملكة العربية السعودية بين 94.1 نقطة لمجموعة الاتصالات و 293.9 نقطة لمجموعة التبغ ويعزى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة التبغ إلى تطبيق

المملكة العربية السعودية الضريبة الإنتقائية وضريبة القيمة المضافة (شكل 11). بشكل عام يلاحظ تحرك أسعار المستهلك لأهم المجموعات في الأعوام 2014-2018م بصورة تصاعدية منسوبة إلى سنة الأساس 2007=100

شكل 11: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100



4.3.2 معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية

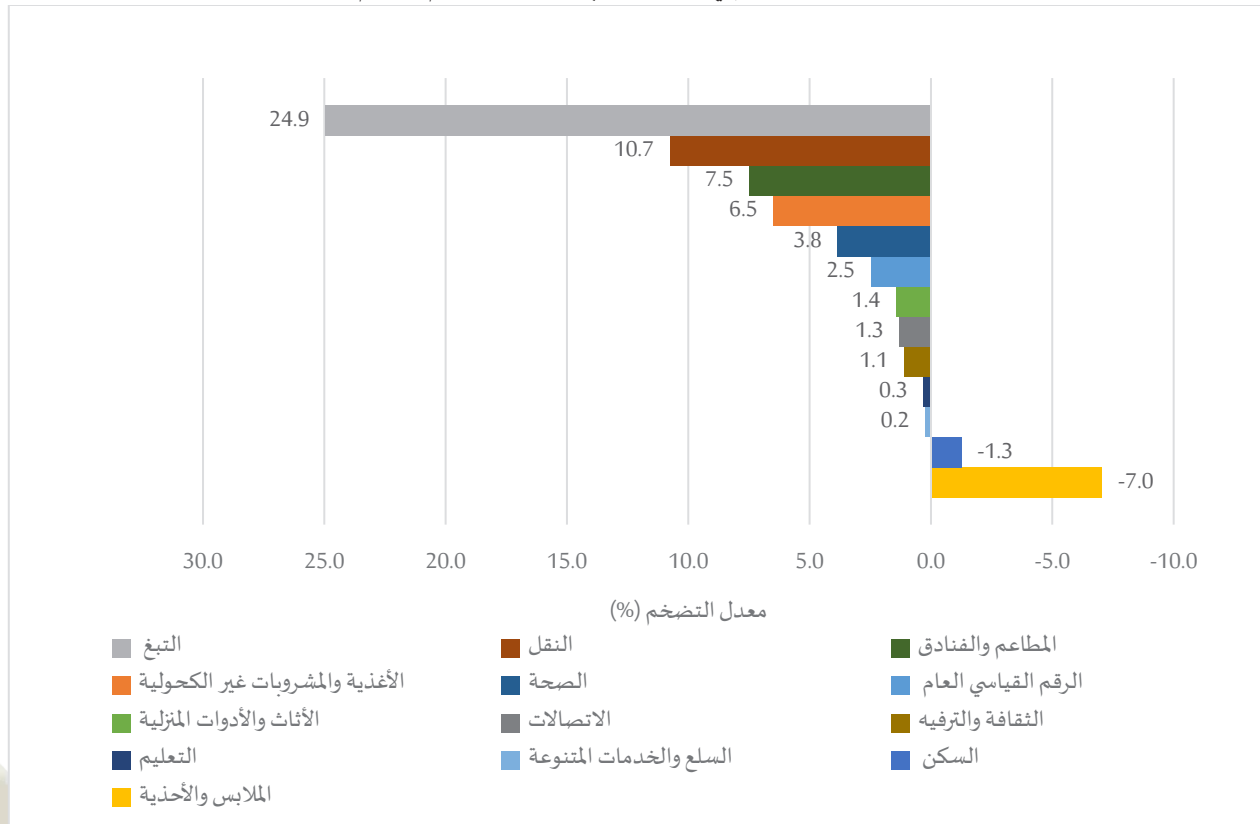
شهد معدل التضخم العام للمملكة العربية السعودية ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 2.5% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق، حيث تظهر السلسلة الزمنية تذبذباً ملحوظاً لمعدل التضخم العام للمملكة العربية السعودية، فقد سجل معدل التضخم في الأعوام 2014م و 2015م و 2016م 2.2% و 1.2% و 2.1% على التوالي، وانخفض في العام 2017م ليصل إلى ما نسبته 0.8%، ليعاود الارتفاع مرة أخرى في العام 2018م ليصل إلى ما نسبته 2.5% (جدول 10).

جدول 10: معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية 2014-2018م

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	1.4	0.6	-1.3	-0.8	6.5
التبغ	4.6	1.6	14.2	26.7	24.9
الملابس والأحذية	0.9	1.2	1.0	-3.0	-7.0
السكن	4.9	2.4	4.9	-0.7	-1.3
الأثاث والأدوات المنزلية	1.7	0.9	0.5	-1.9	1.4
الصحة	1.7	2.2	2.2	0.0	3.8
النقل	1.3	1.0	7.5	-2.1	10.7
الاتصالات	0.6	-0.7	0.2	-1.0	1.3
الثقافة والترفيه	-0.3	0.3	-1.6	-2.9	1.1
التعليم	5.0	0.9	3.1	0.5	0.3
المطاعم والفنادق	0.8	1.8	0.3	0.6	7.5
السلع والخدمات المتنوعة	0.8	1.0	0.7	-0.1	0.2
الرقم القياسي العام	2.2	1.2	2.1	-0.8	2.5

وتشير البيانات بأن معدل التضخم في مجموعة التبغ ارتفع بشكل كبير في العام 2018م ما نسبته 24.9% ويرجع ذلك إلى تطبيق الضريبة الإنتقائية وضريبة القيمة المضافة، كما ارتفع معدل التضخم في مجموعة النقل بنسبة 10.7%، ومجموعة المطاعم والفنادق 7.5%، ومجموعة الأغذية والمشروبات 6.5%، ومجموعة الصحة 3.8%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 1.4%، ومجموعة الاتصالات 1.3%، ومجموعة الثقافة والترفيه 1.1%، ومجموعة التعليم 0.3%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 0.2%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة -7.0%، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز -1.3% (شكل 12).

شكل 12: معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية لعام 2018م





4.4 سلطنة عمان

4.4.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سلطنة عمان

تشير البيانات الى وجود زيادة في السيولة المحلية متمثلة في مؤشر عرض النقد في السلطنة بمفهومه الواسع حيث نما هذا المؤشر بمعدل 8.3% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق. واستجابة لإصلاحات السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة العمانية من خلال الترشيد في الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية، وكذلك تقليل الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية، فقد أدت هذه العوامل إلى زيادة طفيفة لمستويات التضخم في سلطنة عمان ليصل إلى ما نسبته 0.9% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق

أظهرت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لسلطنة عمان خلال الفترة 2014-2018م اتجاهًا تصاعديًا منسوبًا إلى سنة الأساس 2007م، حيث ارتفع الرقم القياسي العام من 131.2 في العام 2014م ليصل إلى 135.6 نقطة في العام 2018م (جدول 11).

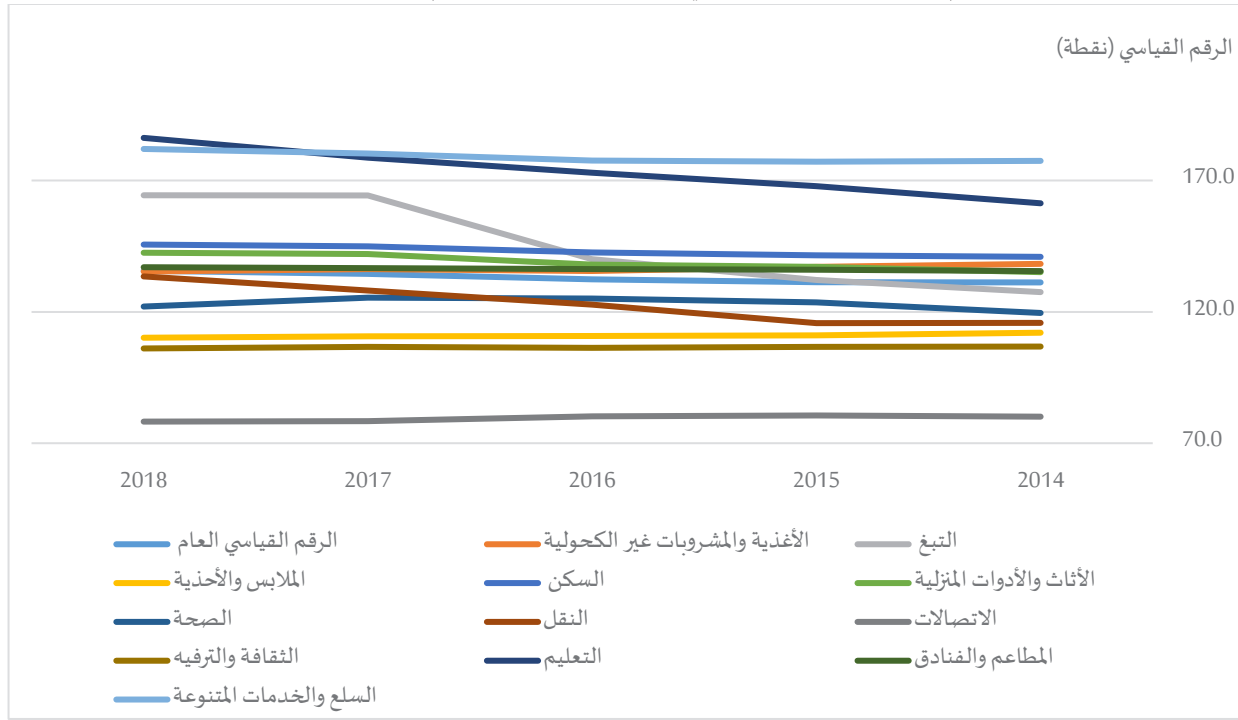
جدول 11: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سلطنة عمان 2018-2014م، سنة الأساس 2007=100

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	138.3	137.1	135.5	136.3	135.3
التبغ	127.5	132.2	140.0	164.3	164.4
الملابس والأحذية	112.1	111.0	110.8	110.7	110.1
السكن	140.9	141.5	142.6	144.9	145.6
الأثاث والأدوات المنزلية	135.1	137.2	138.0	142.0	142.5
الصحة	119.6	123.7	125.0	125.4	122.0
النقل	115.8	115.7	122.7	128.1	133.5
الاتصالات	80.1	80.6	80.2	78.4	78.2
الثقافة والترفيه	106.8	106.7	106.3	106.7	106.1
التعليم	161.3	167.9	172.9	178.7	186.2
المطاعم والفنادق	135.5	136.0	136.3	136.6	137.0
السلع والخدمات المتنوعة	177.4	177.2	177.5	180.3	182.0
الرقم القياسي العام	131.2	131.3	132.3	134.5	135.6

وحسب أهم المجموعات المكونة للرقم القياسي العام فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 135.3 نقطة في العام 2018 م منسوبًا إلى سنة الأساس 2007، كما بلغ الرقم القياسي لمجموعة النقل 133.5 نقطة، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 142.5 نقطة، ومجموعة الاتصالات 78.2 نقطة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 182.0 نقطة.

تتراوح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لسلطنة عمان بين 78.2 نقطة في مجموعة الاتصالات و186.2 نقطة في مجموعة التعليم (شكل 13). ويلاحظ تحرك أسعار المستهلك لأهم المجموعات في الأعوام 2014-2018 م بصورة تصاعدية منسوبًا إلى سنة الأساس 2007=100.

شكل 13: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سلطنة عمان 2014-2018 م، سنة الأساس 2007=100



4.4.2 معدلات التضخم في سلطنة عمان

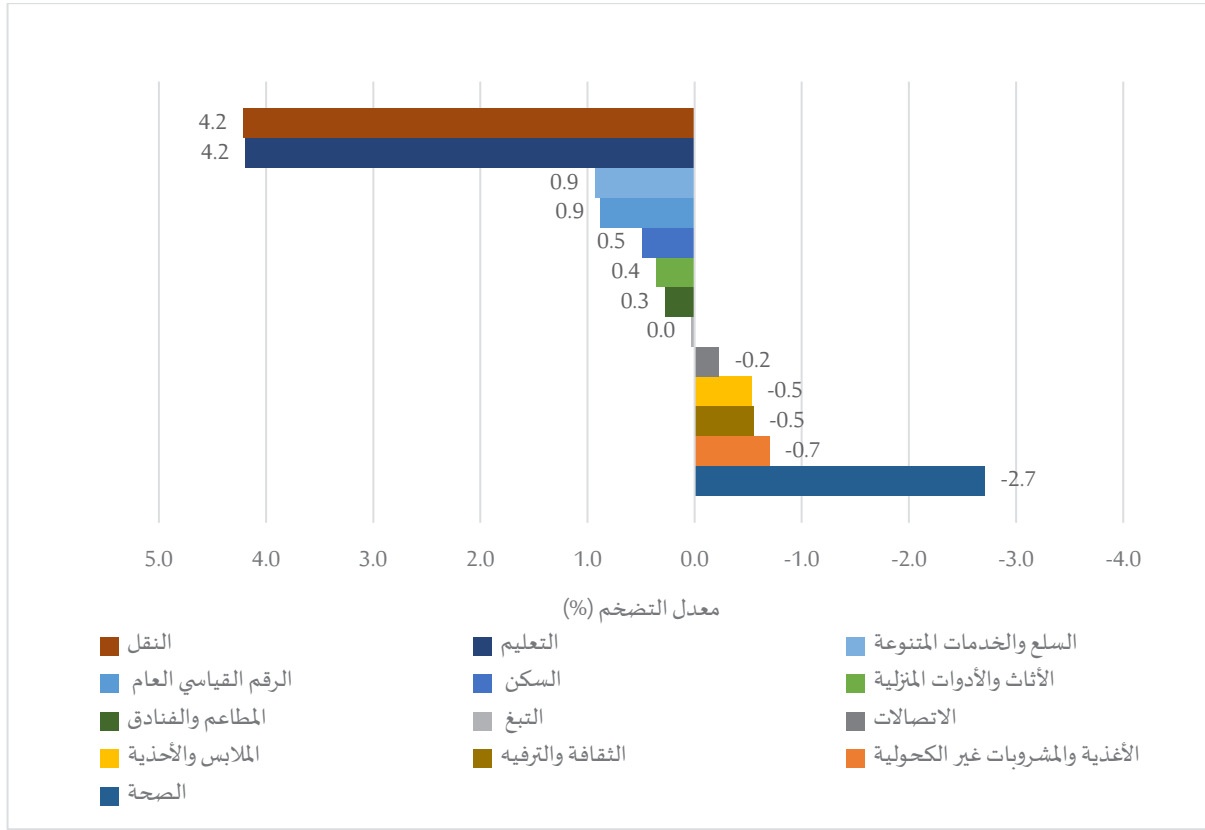
شهد معدل التضخم العام لسلطنة عمان ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ما نسبته 0.9% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق، حيث تظهر السلسلة الزمنية تذبذباً ملحوظاً لمعدل التضخم العام لسلطنة عمان من العام 2014م 1.0% وسجل في الأعوام 2015م و2016م و2017م 0.1% و0.8% و1.6% على التوالي (جدول 12).

جدول 12: معدلات التضخم في سلطنة عمان 2014-2018م

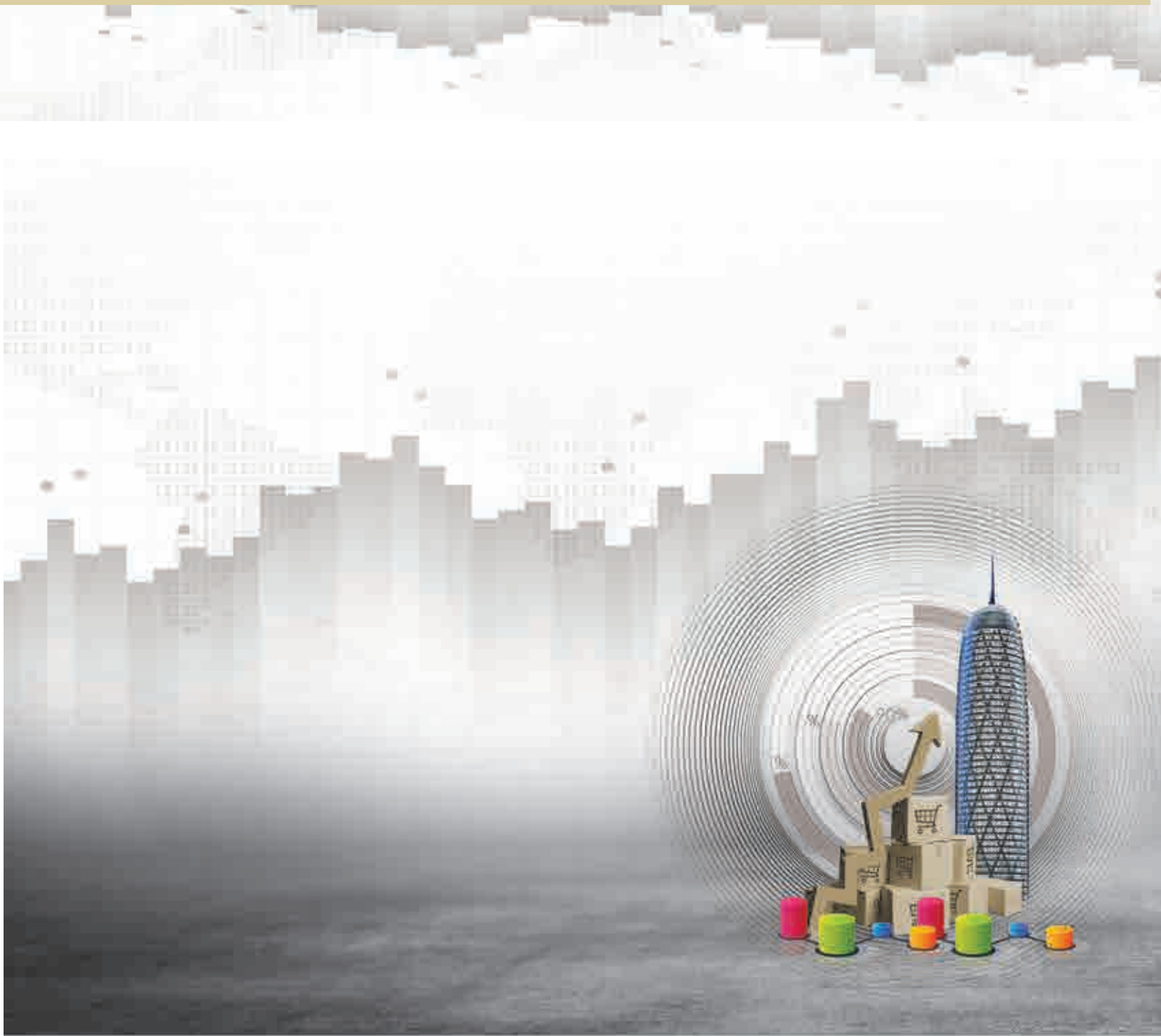
المجموعة	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	-0.7	0.6	-1.2	-0.8	1.7
التبغ	0.0	17.4	5.9	3.6	0.8
الملابس والأحذية	-0.5	-0.1	-0.2	-0.9	-0.3
السكن	0.5	1.6	0.7	0.4	1.0
الأثاث والأدوات المنزلية	0.4	2.9	0.6	1.5	5.5
الصحة	-2.7	0.3	1.1	3.4	5.0
النقل	4.2	4.4	6.1	-0.1	-0.4
الاتصالات	-0.2	-2.2	-0.4	0.5	0.1
الثقافة والترفيه	-0.5	0.3	-0.4	-0.1	-0.1
التعليم	4.2	3.4	3.0	4.1	5.9
المطاعم والفنادق	0.3	0.2	0.2	0.3	1.0
السلع والخدمات المتنوعة	0.9	1.6	0.2	-0.2	0.0
الرقم القياسي العام	0.9	1.6	0.8	0.1	1.0

وتشير البيانات بأن معدل التضخم في كلٍ من مجموعة النقل ومجموعة التعليم وصل إلى ما نسبته 4.2% لكل منهما، كما بلغ معدل التضخم في مجموعة السلع والخدمات المتنوعة ما نسبته 0.9%، ومجموعة السكن 0.5%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 0.4%، ومجموعة المطاعم والفنادق 0.3%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الصحة بنسبة -2.7%، ومجموعة الأغذية والمشروبات -0.7%، ومجموعة الملابس والأحذية ومجموعة الثقافة والترفيه -0.5% لكل منهما، ومجموعة الاتصالات -0.2%، فيما استقرت أسعار مجموعة التبغ عند مستوياتها السابقة (شكل 14).

شكل 14: معدلات التضخم في سلطنة عمان لعام 2018م







4.5 دولة قطر

4.5.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة قطر

يتأثر معدل التضخم لأسعار المستهلك في دولة قطر بعوامل خارجية وداخلية. وحيث تأثر العوامل الخارجية بشكل كبير (التضخم المستورد) نظرًا لإعتماد دولة قطر بشكل رئيسي على السلع المستوردة، إلا أن استقرار أسعار السلع الأساسية العالمية نسبيًا خلال السنوات الأخيرة، حافظ على استقرار معدل التضخم في العام 2018م، إضافة إلى استقرار سعر صرف الريال القطري مع العملات الأخرى خلال عام 2018م، جميع هذه العوامل أدت إلى بقاء أسعار السلع المستوردة عند مستويات مستقرة.

وفي نفس الوقت لم تظهر التأثيرات المحلية أي ضغوط تضخمية خلال العام 2018م، ومن أهم هذه التأثيرات المحلية الإنفاق الحكومي، فعلى الرغم من انخفاض معدل السيولة المحلية المتمثلة في مؤشر عرض النقد بمفهومه الواسع بنسبة قدرها -6.5% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق. وعلاوة على ذلك، ارتفعت أسعار النقل بشكل مستمر على مدار السنة نتيجة لارتفاع أسعار الوقود التي يتم تحديدها على أساس شهري، أدت هذه الأسباب في زيادة التضخم في دولة قطر بنسبة قدرها 0.3% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق، ومع ذلك فإن هذا المعدل يعتبر في حدود متدنية على المستوى العام.

أظهرت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لدولة قطر خلال الفترة 2014-2018م اتجاهًا تصاعديًا منسوبيًا إلى سنة الأساس 2007م، حيث بلغ الرقم القياسي العام السنوي لأسعار المستهلك لدولة قطر 123.6 نقطة في العام 2018م (جدول 13).

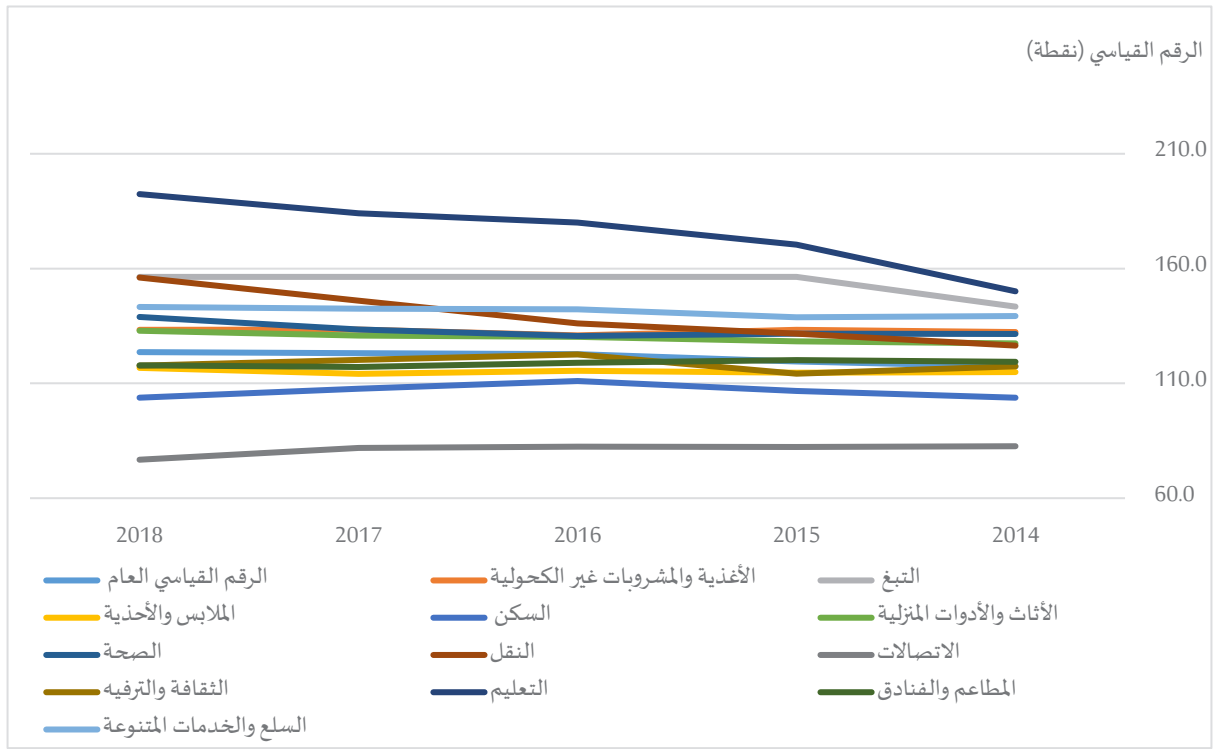
جدول 13: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة قطر 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

المجموعة	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	133.3	133.4	130.9	133.4	132.3
التبغ	156.4	156.4	156.4	156.4	143.4
الملابس والأحذية	116.7	114.1	115.5	114.7	114.9
السكن	103.8	107.6	111.0	106.7	103.8
الأثاث والأدوات المنزلية	132.9	130.8	130.2	128.3	127.4
الصحة	138.9	133.5	130.6	131.6	131.6
النقل	156.1	146.0	136.1	131.6	126.4
الاتصالات	76.8	81.9	82.4	82.3	82.6
الثقافة والترفيه	117.7	120.2	122.6	114.2	117.4
التعليم	192.4	184.0	180.0	170.3	150.1
المطاعم والفنادق	117.8	117.1	119.0	120.1	119.4
السلع والخدمات المتنوعة	143.3	142.5	142.3	138.8	139.3
الرقم القياسي العام	123.6	123.2	122.7	119.5	117.4

وحسب أهم المجموعات المكونة للرقم القياسي العام فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 133.3 نقطة في العام 2018م منسوبيًا إلى سنة الأساس 2007، كما بلغ الرقم القياسي لمجموعة السكن 103.8 نقطة، ومجموعة النقل 156.1 نقطة، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 132.9 نقطة، ومجموعة الاتصالات 76.8 نقطة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 143.3 نقطة.

وتتراوح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لدولة قطر بين 76.8 نقطة لمجموعة الاتصالات و192.4 نقطة لمجموعة التعليم (شكل 15). بشكل عام يُلاحظ تحرك أسعار المستهلك لأهم المجموعات في الأعوام 2014-2018م بصورة تصاعدية منسوبيًا إلى سنة الأساس 2007=100.

شكل 15: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة قطر 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100



4.5.2 معدلات التضخم في دولة قطر

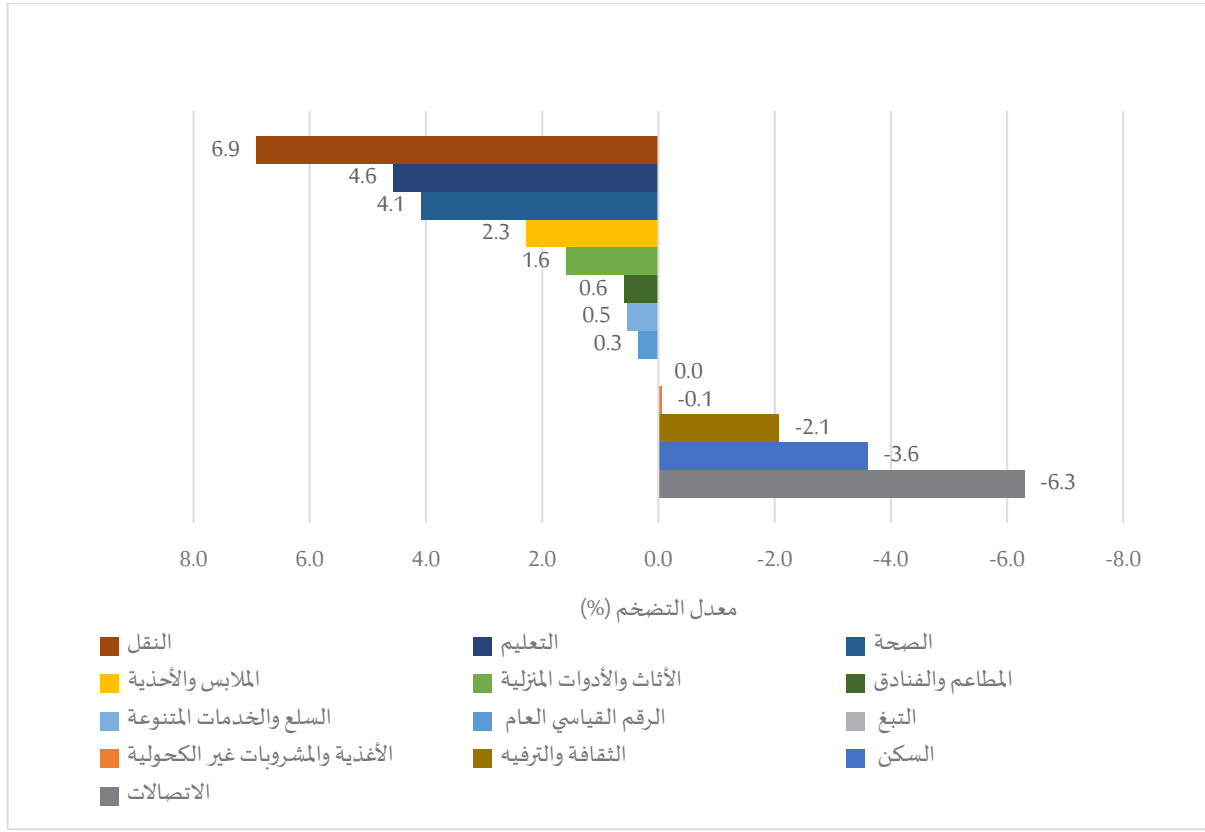
يوضح (جدول 14) بأن معدل التضخم في دولة قطر في العام 2018م قد بلغ 0.3%، حيث تظهر البيانات تراجعاً ملحوظاً في معدل التضخم خلال الفترة 2014-2018م باستثناء عام 2016م والذي بلغ فيه معدل التضخم 2.7%.

جدول 14: معدلات التضخم في دولة قطر 2014-2018م

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	0.2	0.8	-1.9	1.9	-0.1
التبغ	4.6	9.0	0.0	0.0	0.0
الملابس والأحذية	2.4	-0.2	0.7	-1.1	2.3
السكن	7.8	2.9	4.0	-3.0	-3.6
الأثاث والأدوات المنزلية	5.3	0.7	1.5	0.5	1.6
الصحة	1.7	0.1	-0.8	2.2	4.1
النقل	2.3	4.1	3.4	7.3	6.9
الاتصالات	-0.4	-0.4	0.1	-0.6	-6.3
الثقافة والترفيه	4.6	-2.7	7.3	-2.0	-2.1
التعليم	1.2	13.5	5.7	2.2	4.6
المطاعم والفنادق	0.6	0.6	-1.0	-1.5	0.6
السلع والخدمات المتنوعة	0.5	-0.4	2.5	0.2	0.5
الرقم القياسي العام	3.4	1.8	2.7	0.4	0.3

وتشير البيانات في دولة قطر بارتفاع معدل التضخم لمجموعة النقل في العام 2018م ليصل إلى ما نسبته 6.9%، كما بلغ معدل التضخم في مجموعة التعليم ما نسبته 4.6%، ومجموعة الصحة 4.1%، ومجموعة الملابس والأحذية 2.3%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 1.6%، ومجموعة المطاعم والفنادق 0.6%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 0.5%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الاتصالات بنسبة -6.3%، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز -3.6%، ومجموعة الثقافة والترفيه -2.1%، ومجموعة الأغذية والمشروبات -0.1%، بينما استقرت أسعار مجموعة التبغ عند مستواها في العام السابق (شكل 16).

شكل 16: معدلات التضخم في دولة قطر لعام 2018م







4.6 دولة الكويت

4.6.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الكويت

تعتبر التغيرات في أسعار السلع المستوردة وأسعار الصرف لدولة الكويت من أهم مُحددات التضخم في دولة الكويت على الصعيد الخارجي. حيث أدى استقرار أسعار السلع الأولية والسلع الأخرى المستوردة وتقوّي سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى في عام 2018م إلى تقليل التضخم المستورد على أسعار المستهلك.

وعلى عكس العوامل الخارجية، فإن العوامل المحلية المتمثلة في زيادة السيولة المحلية (3.9% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق)، وتنفيذ إصلاحات السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة الكويتية من خلال الترشيد في الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية، وكذلك تقليل الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية، التي أدت إلى زيادة الضغوط على أسعار المستهلك. على الرغم من ذلك فقد تراجع التضخم في دولة الكويت ليصل إلى معدل 0.6% في العام 2018م مقارنة بمعدل 1.7% في العام السابق.

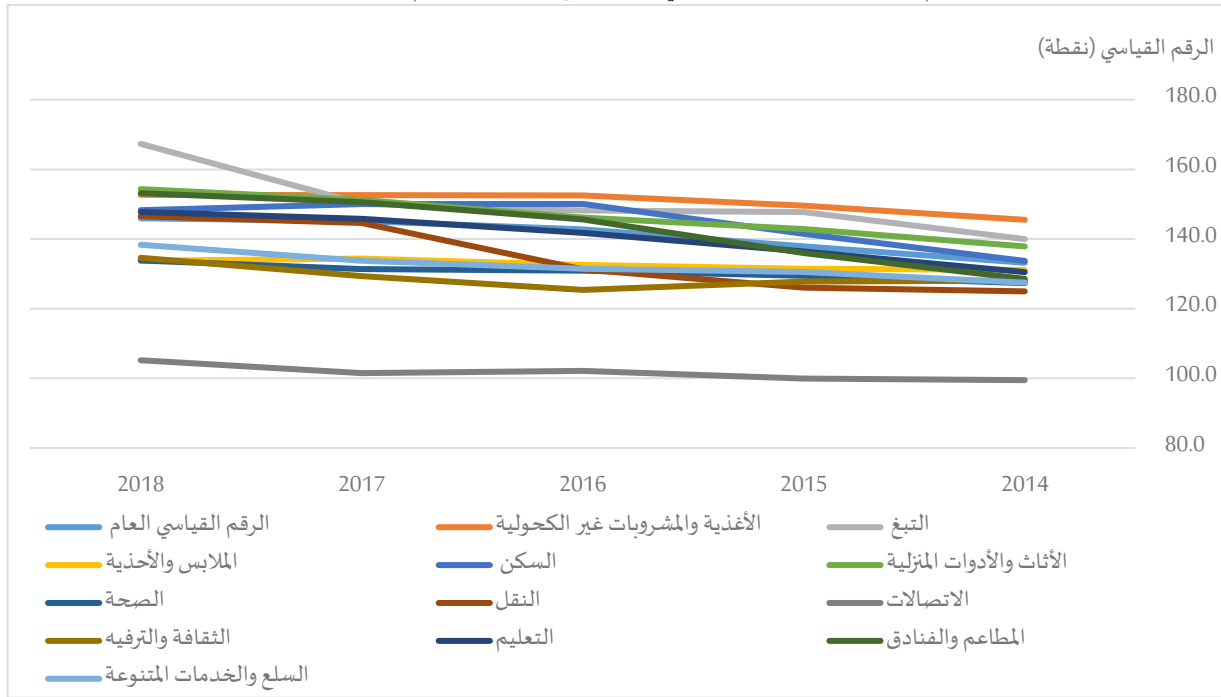
وأظهرت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لدولة الكويت خلال الفترة 2014-2018م اتجاهًا تصاعديًا منسوبًا إلى سنة الأساس 2007م، حيث بلغ الرقم القياسي العام السنوي لأسعار المستهلك لدولة الكويت 145.9 نقطة في العام 2018م (جدول 15).

جدول 15: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الكويت 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

المجموعة	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	152.7	152.6	152.5	149.5	145.5
التبغ	167.3	150.1	148.2	147.8	140.0
الملابس والأحذية	133.8	134.4	132.6	131.4	131.2
السكن	148.3	150.0	150.1	141.5	133.7
الأثاث والأدوات المنزلية	154.3	151.2	146.1	142.9	137.9
الصحة	133.8	131.4	131.0	129.4	127.3
النقل	146.5	144.6	131.3	126.1	125.0
الاتصالات	105.2	101.5	102.2	99.9	99.5
الثقافة والترفيه	134.6	129.3	125.4	127.8	128.0
التعليم	147.8	145.8	141.7	136.4	130.5
المطاعم والفنادق	153.2	150.5	145.6	136.0	128.6
السلع والخدمات المتنوعة	138.4	133.7	131.4	130.6	127.5
الرقم القياسي العام	145.9	145.1	142.8	137.9	133.2

وحسب أهم المجموعات المكونة للرقم القياسي العام فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 152.7 نقطة في العام 2018م منسوبًا إلى سنة الأساس 2007، كما بلغ الرقم القياسي لمجموعة السكن 148.3 نقطة، ومجموعة النقل 146.5 نقطة، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 154.3 نقطة، ومجموعة الاتصالات 105.2 نقطة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 138.4 نقطة. وتتراوح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لدولة الكويت في العام 2018م بين 105.2 نقطة في مجموعة الاتصالات و167.3 نقطة في مجموعة التبغ (شكل 17).

شكل 17: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دولة الكويت 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100



4.6.2 معدلات التضخم في دولة الكويت

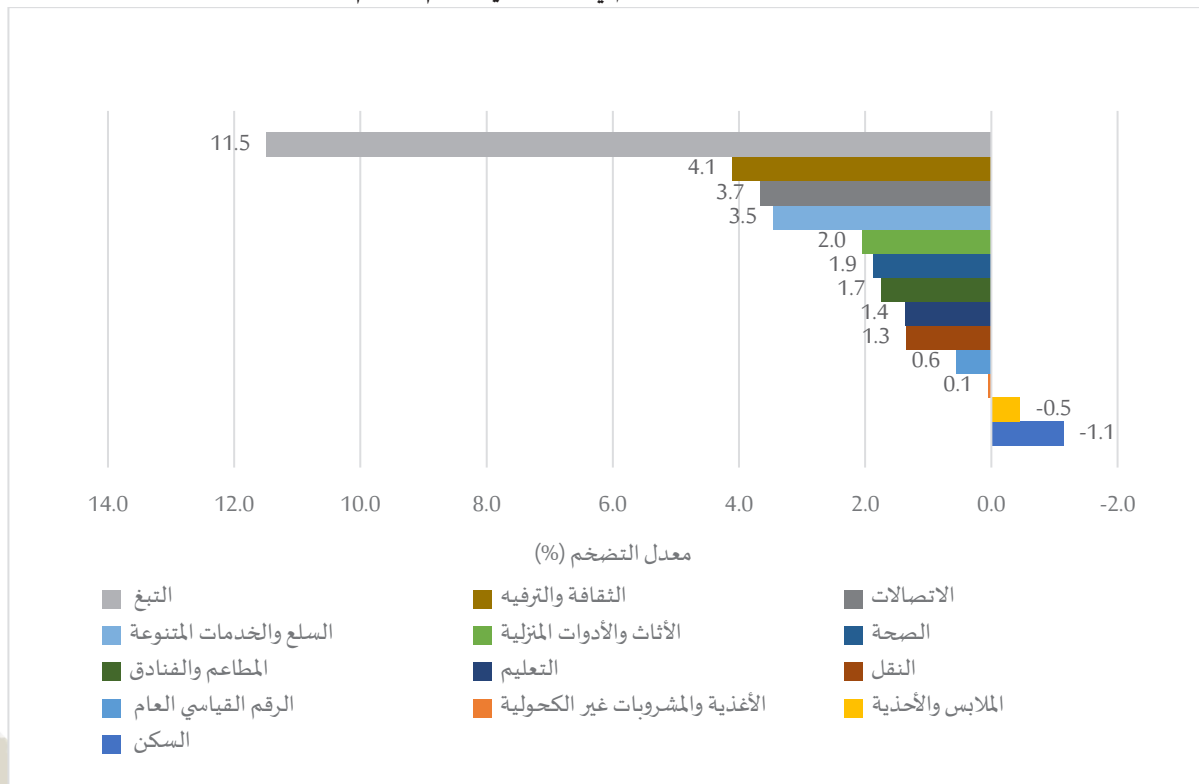
شهد معدل التضخم العام لدولة الكويت ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 0.6% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق، حيث تظهر السلسلة الزمنية تراجعاً ملحوظاً لمعدل التضخم العام لدولة الكويت في عامي 2017م و2018م مقارنة بمستواه في السنوات السابقة كما يتضح في جدول 16.

جدول 16: معدلات التضخم في دولة الكويت 2014-2018م

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	2.6	2.8	2.0	0.0	0.1
التبغ	5.6	5.6	0.3	1.2	11.5
الملابس والأحذية	3.4	0.2	0.9	1.4	-0.5
السكن	4.8	5.8	6.0	0.0	-1.1
الأثاث والأدوات المنزلية	4.6	3.6	2.3	3.5	2.0
الصحة	0.5	1.6	1.2	0.3	1.9
النقل	1.9	0.9	4.2	10.1	1.3
الاتصالات	-1.8	0.4	2.2	-0.6	3.7
الثقافة والترفيه	-0.1	-0.2	-1.9	3.1	4.1
التعليم	5.0	4.5	3.9	2.8	1.4
المطاعم والفنادق	1.6	5.8	7.1	3.4	1.7
السلع والخدمات المتنوعة	-1.0	2.4	0.7	1.7	3.5
الرقم القياسي العام	3.1	3.5	3.5	1.7	0.6

وتشير البيانات بأن معدل التضخم في مجموعة التبغ في دولة الكويت ارتفعت في العام 2018م ليصل إلى ما نسبته 11.5%، كما بلغ معدل التضخم في مجموعة الثقافة والترفيه ما نسبته 4.1%، ومجموعة الاتصالات 3.7%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 3.5%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 2.0%، ومجموعة الصحة 1.9%، ومجموعة المطاعم والفنادق 1.7%، ومجموعة التعليم 1.4%، ومجموعة النقل 1.3%، ومجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 0.1%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة السكن بنسبة 1.1%، ومجموعة الملابس والأحذية 0.5% (شكل 18).

شكل 18: معدلات التضخم في دولة الكويت لعام 2018م





5. مقارنة المجموعات المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك بين

دول مجلس التعاون

5.1 مقارنة أبرز المجموعات المكونة للتضخم بين دول مجلس التعاون

5.1.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون:

تظهر سلسلة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حسب دول المجلس خلال الفترة 2014-2018م اتجاهًا تصاعدياً منسوباً إلى سنة الأساس 2007م، حيث أن كلاً من دولة الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية جاءت في مقدمة الدول الأعضاء ارتفاعاً في الرقم القياسي العام خلال عام 2018م. فقد بلغ الرقم القياسي 145.9 نقطة في عام 2018م مقارنة بمستواه في عام 2007م في دولة الكويت، كما بلغ في المملكة العربية السعودية 136.0 نقطة وفي سلطنة عمان 135.6 نقطة لنفس الفترة، في حين بلغ الرقم القياسي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة 134.3 نقطة، و127.6 نقطة في مملكة البحرين، و123.6 نقطة في دولة قطر (جدول 17).

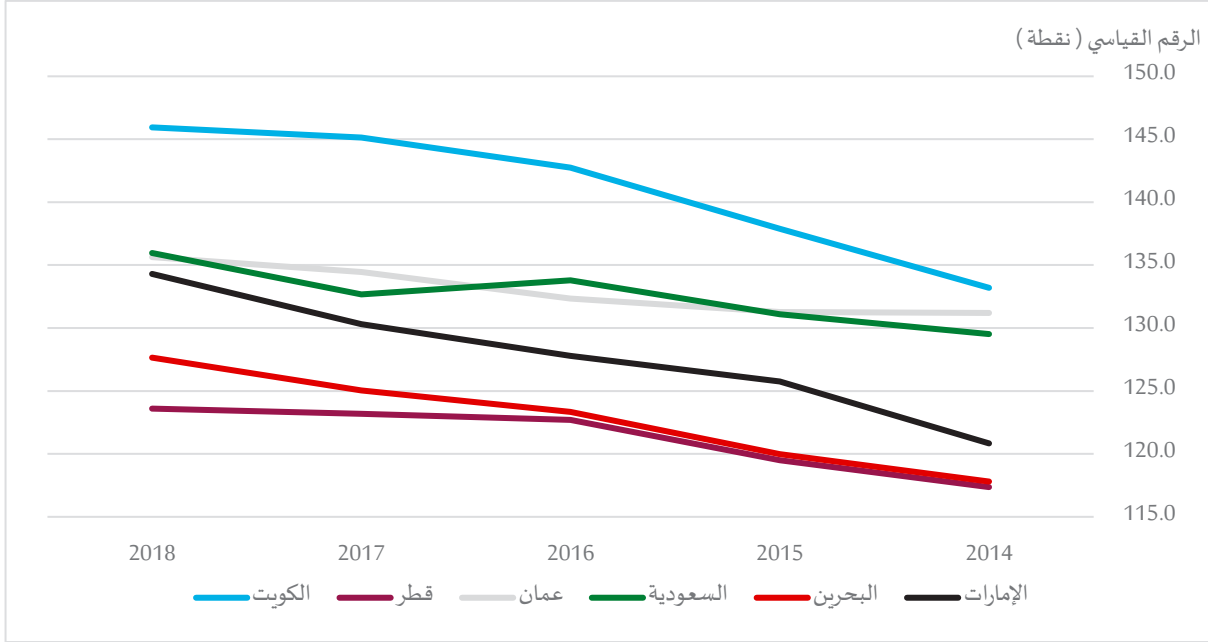
جدول 17: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	120.8	125.8	127.8	130.3	134.3
البحرين	117.8	120.0	123.3	125.0	127.6
السعودية	129.5	131.1	133.8	132.7	136.0
عمان	131.2	131.3	132.3	134.5	135.6
قطر	117.4	119.5	122.7	123.2	123.6
الكويت	133.2	137.9	142.8	145.1	145.9

وترجع الزيادة خلال الفترة السابقة بصفة أساسية إلى الارتفاع الحاد في الرقم القياسي بسبب مجموعة عوامل منها اقتصادية واجتماعية مثل الزيادة السكانية والزيادة في حجم النشاط الاقتصادي مما خلق زيادة في الطلب على المساكن وزيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة.

وبصفة عامة يتراوح الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين خلال العام 2018م بين 123.6 نقطة في دولة قطر و145.9 نقطة في دولة الكويت باعتبار سنة 2007م سنة الأساس (شكل 19).

شكل 19: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

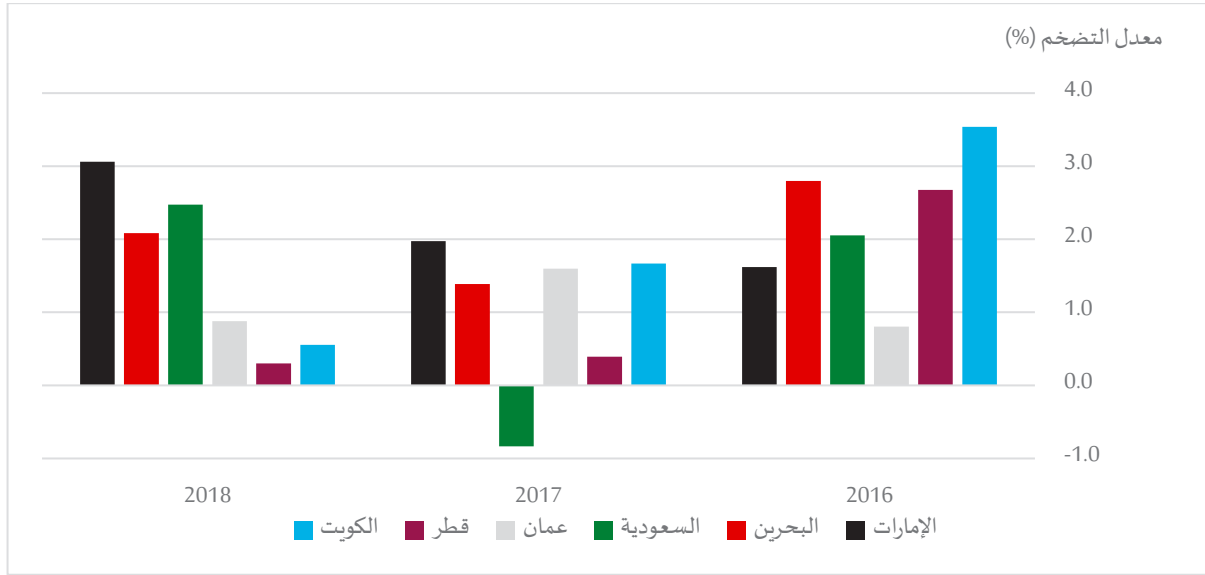


وسجل معدل التضخم في دول المجلس في العام 2018م مقارنةً بالعام 2017م معدلات تراوحت بين 0.3% و 3.1%، حيث سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة تضخمًا بلغ 3.1%، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 2.5%، ومملكة البحرين 2.1%، وسلطنة عمان 0.9%، ودولة الكويت 0.6%، و 0.3% في دولة قطر (جدول 18).

جدول 18: معدلات التضخم للرقم القياسي العام (%) في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	2.3	4.1	1.6	2.0	3.1
البحرين	2.6	1.8	2.8	1.4	2.1
السعودية	2.2	1.2	2.1	-0.8	2.5
عمان	1.0	0.1	0.8	1.6	0.9
قطر	3.4	1.8	2.7	0.4	0.3
الكويت	3.1	3.5	3.5	1.7	0.6

شكل 20: معدلات التضخم (%) للرقم القياسي العام لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



5.1.2 الأرقام القياسية حسب المجموعات الأساسية:

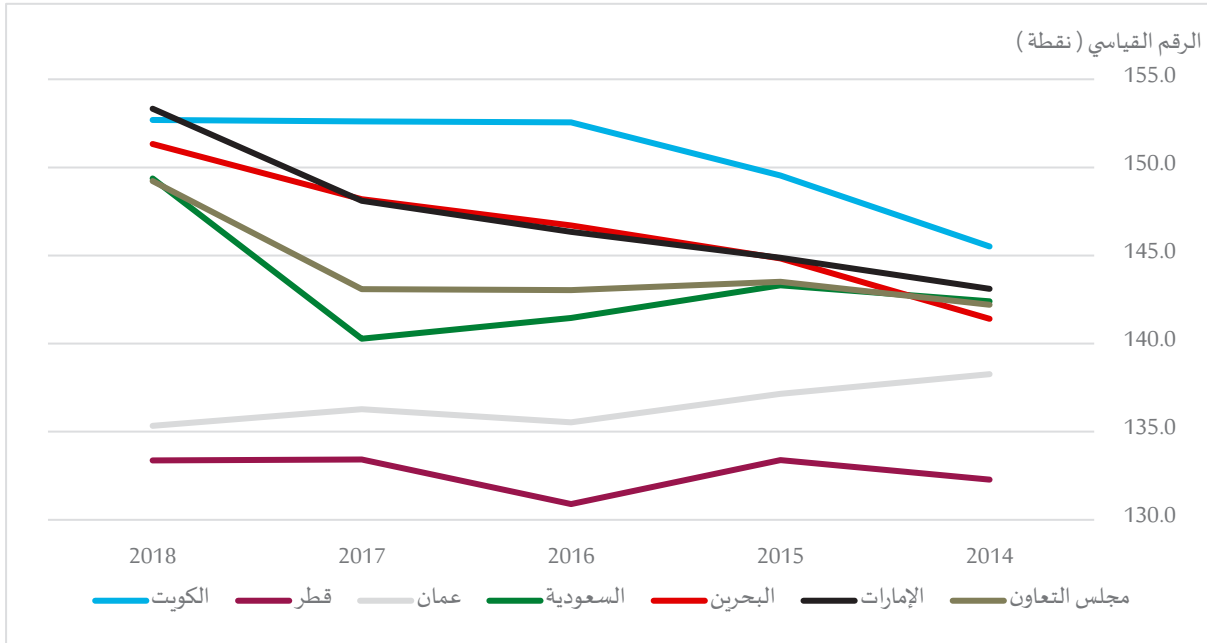
أولاً: المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية

سجل الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية على مستوى مجلس التعاون خلال العام 2018م نقطة منسوبة إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 153.3 نقطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، و152.7 نقطة في دولة الكويت، و151.3 نقطة في مملكة البحرين، و149.4 نقطة في المملكة العربية السعودية، و135.3 نقطة في سلطنة عمان، وبلغ 133.3 نقطة في دولة قطر (جدول 19).

جدول 19: الأرقام القياسية لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 100=2007

الدول	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
الإمارات	153.3	148.1	146.3	144.9	143.1
البحرين	151.3	148.2	146.7	144.8	141.4
السعودية	149.4	140.3	141.4	143.3	142.4
عمان	135.3	136.3	135.5	137.1	138.3
قطر	133.3	133.4	130.9	133.4	132.3
الكويت	152.7	152.6	152.5	149.5	145.5
مجلس التعاون	149.2	143.1	143.0	143.5	142.2

شكل 21: الأرقام القياسية لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

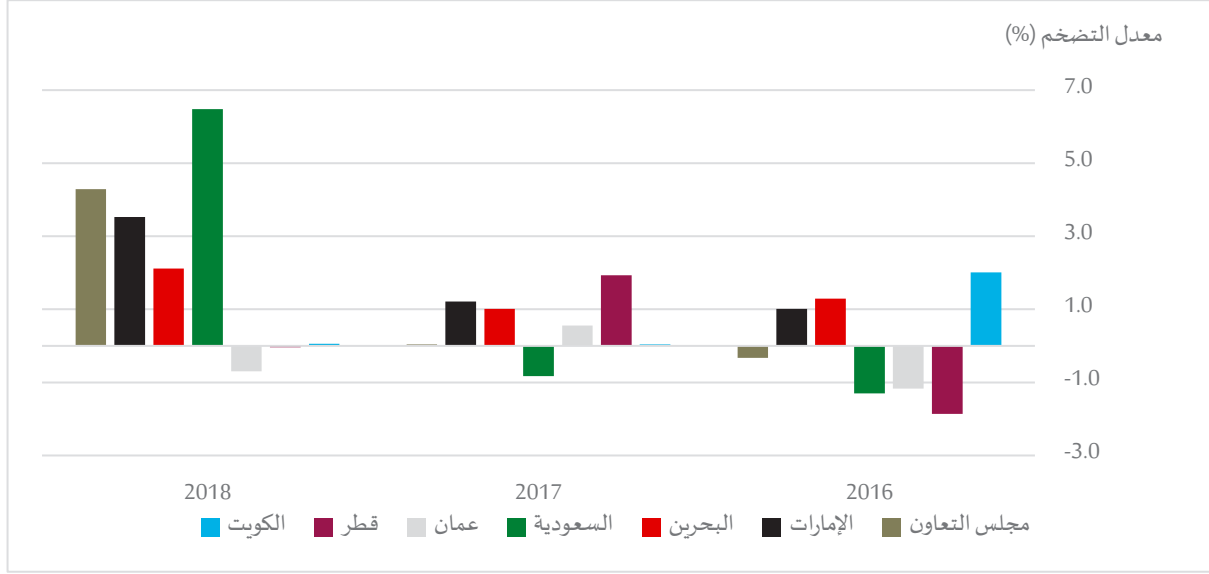


وسجل معدل التضخم لهذه المجموعة على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 4.3% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق، أما بالنسبة لدول المجلس فقد تراوح معدل التضخم في نفس الفترة بين 0.7% في سلطنة عمان و6.5% في المملكة العربية السعودية، وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة معدلاً بلغ قدره 3.5%، و 2.1% في مملكة البحرين، ودولة الكويت 0.1%، في المقابل انخفضت أسعار هذه المجموعة في دولة قطر بنسبة 0.1% (جدول 20).

جدول 20: معدلات التضخم (%) لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	2.2	1.2	1.0	1.2	3.5
البحرين	2.9	2.4	1.3	1.0	2.1
السعودية	1.4	0.6	-1.3	-0.8	6.5
عمان	1.7	-0.8	-1.2	0.6	-0.7
قطر	0.2	0.8	-1.9	1.9	-0.1
الكويت	2.6	2.8	2.0	0.0	0.1
مجلس التعاون	1.7	0.9	-0.3	0.0	4.3

شكل 22: معدلات التضخم (%) لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



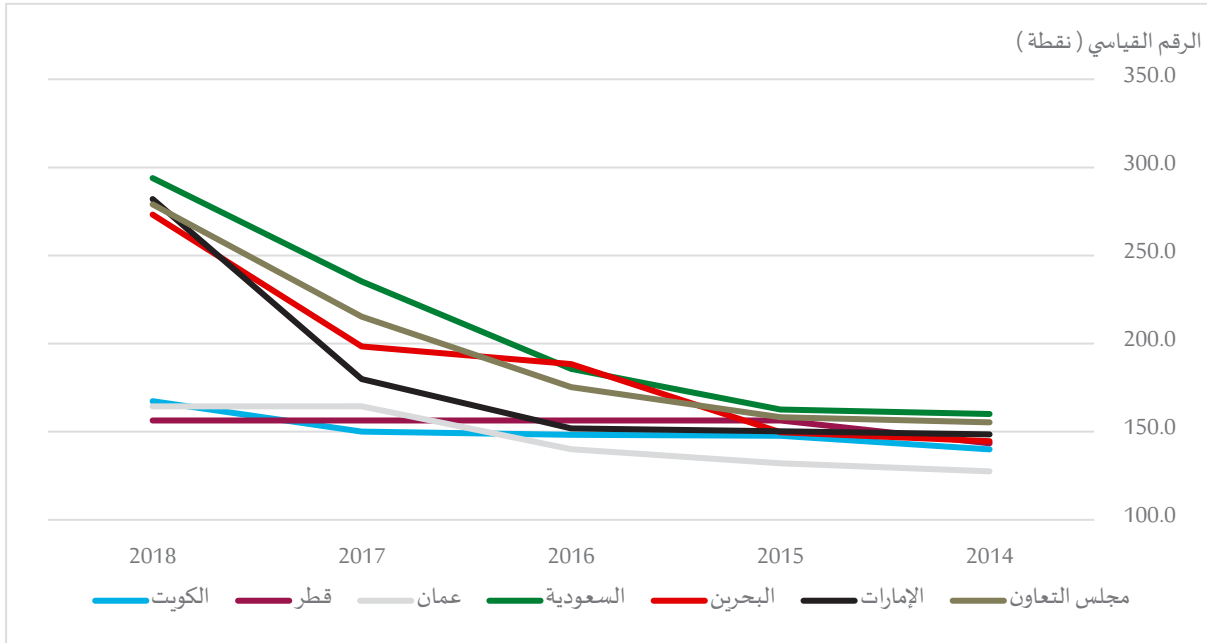
ثانيًا: التبغ

سجل الرقم القياسي لمجموعة التبغ على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً خلال العام 2018م بلغ نقطة منسوبة إلى سنة الأساس 2007م، أما على مستوى دول المجلس فقد سجل الرقم القياسي لمجموعة التبغ في المملكة العربية السعودية أعلى رقمًا قياسيًا بلغ 293.9 نقطة، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة 282.0 نقطة، ومملكة البحرين 273.2 نقطة، وسلطنة عمان 164.4 نقطة، ودولة الكويت 167.3 نقطة، ودولة قطر 156.4 نقطة (جدول 21).

جدول 21: الأرقام القياسية لمجموعة التبغ في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	148.5	150.3	151.9	179.9	282.0
البحرين	144.6	149.7	188.5	198.4	273.2
السعودية	160.1	162.6	185.6	235.3	293.9
عمان	127.5	132.2	140.0	164.3	164.4
قطر	143.4	156.4	156.4	156.4	156.4
الكويت	140.0	147.8	148.2	150.1	167.3
مجلس التعاون	155.3	158.3	175.3	215.3	279.0

شكل 23: الأرقام القياسية لمجموعة التبغ لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

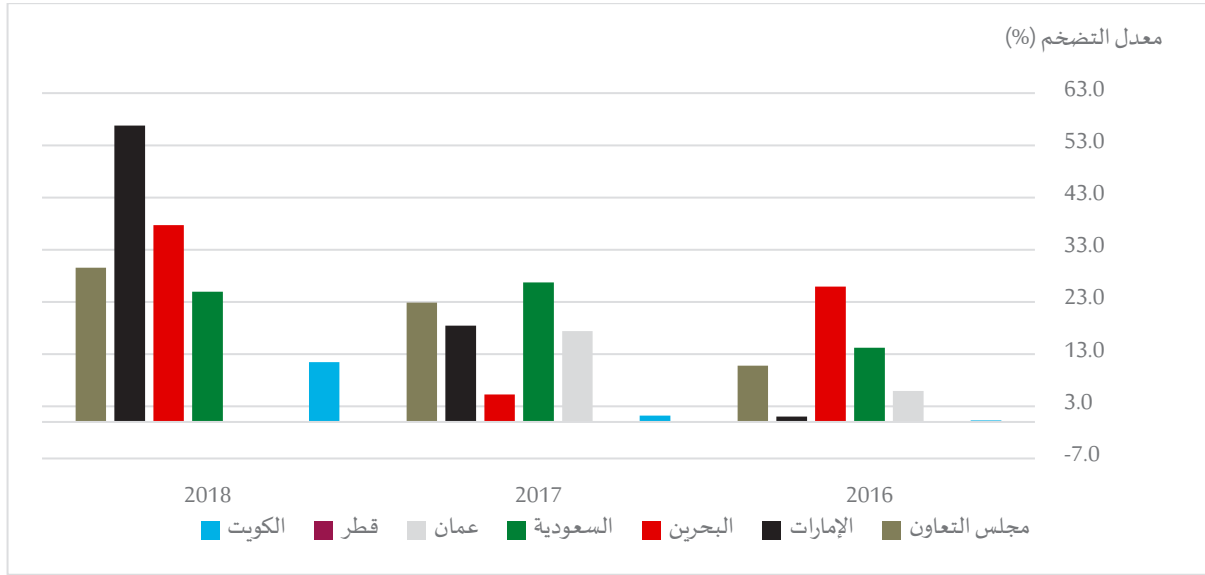


وبلغ معدل التضخم لمجموعة التبغ على مستوى مجلس التعاون 29.6% في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد تراوح معدّل التضخم بين 0.0% في كلٍ من سلطنة عمان ودولة قطر، و 56.8% في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبلغ معدل التضخم لهذه المجموعة في مملكة البحرين 37.7%، وفي المملكة العربية السعودية 24.9%، وفي دولة الكويت 11.5% (جدول 22).

جدول 22: معدلات التضخم (%) لمجموعة التبغ في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	2.9	1.2	1.1	18.5	56.8
البحرين	2.9	3.5	25.9	5.3	37.7
السعودية	4.6	1.6	14.2	26.7	24.9
عمان	0.8	3.6	5.9	17.4	0.0
قطر	4.6	9.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	5.6	5.6	0.3	1.2	11.5
مجلس التعاون	4.2	1.9	10.8	22.8	29.6

شكل 24: معدلات التضخم (%) لمجموعة التبغ لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



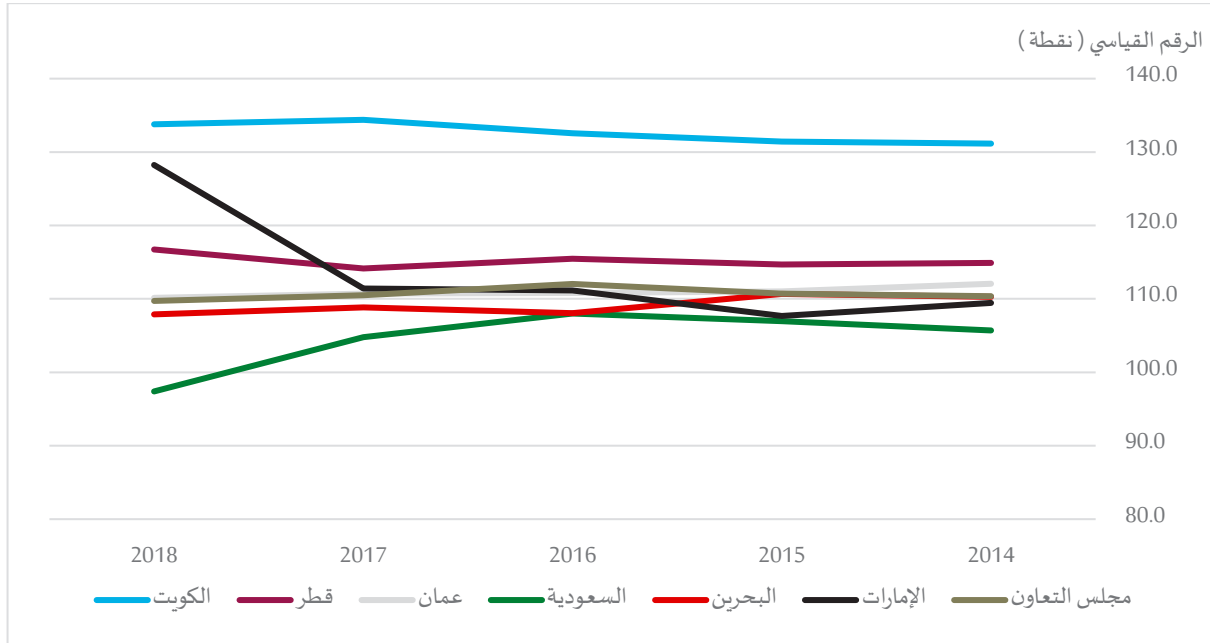
ثالثاً: الملابس والأحذية

بلغ الرقم القياسي لمجموعة الملابس والأحذية على مستوى مجلس التعاون 109.7 نقطة في العام 2018م منسوبا إلى سنة الأساس 2007م، وأما على مستوى دول المجلس فقد حققت دولة الكويت أعلى رقما قياسييا لمجموعة الملابس والأحذية حيث بلغ الرقم القياسي 133.8 نقطة، ثم دولة الامارات العربية المتحدة 128.2 نقطة، وفي دولة قطر 116.7 نقطة، و110.1 نقطة في سلطنة عمان، ومملكة البحرين 107.9 نقطة، والمملكة العربية السعودية 97.4 نقطة (جدول 23).

جدول 23: الأرقام القياسية لمجموعة الملابس والأحذية في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	109.4	107.7	111.2	111.4	128.2
البحرين	110.3	110.7	108.0	108.9	107.9
السعودية	105.7	107.0	108.0	104.8	97.4
عمان	112.1	111.0	110.8	110.7	110.1
قطر	114.9	114.7	115.5	114.1	116.7
الكويت	131.2	131.4	132.6	134.4	133.8
مجلس التعاون	110.4	110.7	112.0	110.5	109.7

شكل 25: الأرقام القياسية لمجموعة الملابس والأحذية لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

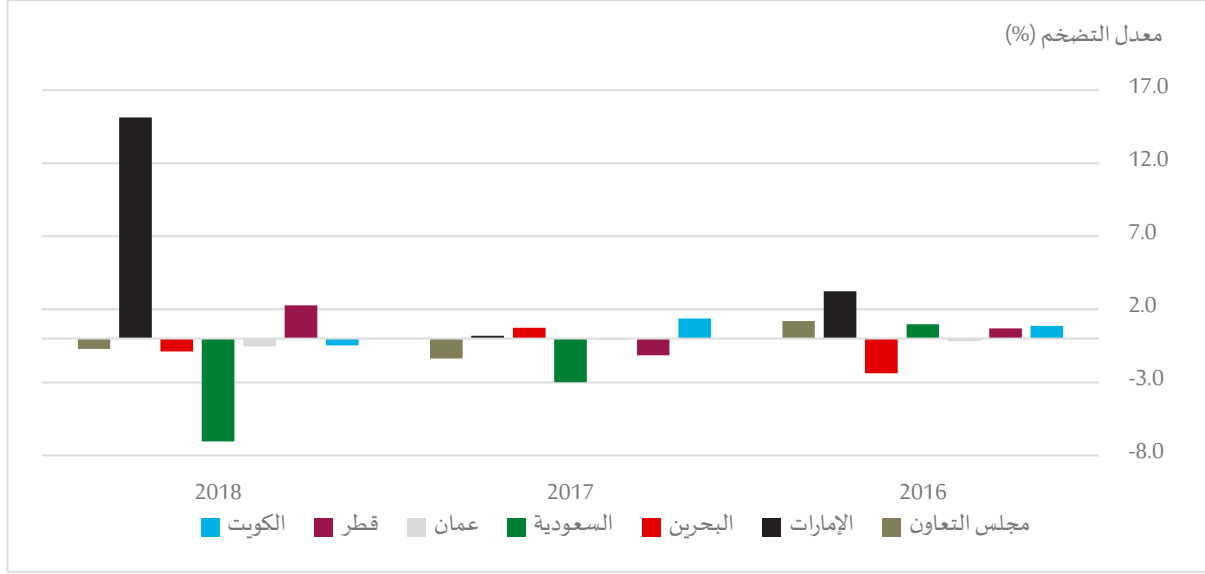


وتشير البيانات بأن معدل التضخم لهذه المجموعة قد سجلت انخفاض في دول مجلس التعاون بنسبة -0.7% في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل بنسبة 15.1%، ودولة قطر 2.3%، في المقابل سجلت المملكة العربية السعودية انخفاضاً بنسبة -7.0%، ومملكة البحرين -0.9%، وكلاً من سلطنة عمان ودولة الكويت -0.5% لكل منهما (جدول 24).

جدول 24: معدلات التضخم (%) لمجموعة الملابس والأحذية في دول مجلس التعاون ، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	0.2	-1.6	3.2	0.2	15.1
البحرين	0.6	0.4	-2.4	0.7	-0.9
السعودية	0.9	1.2	1.0	-3.0	-7.0
عمان	-0.3	-0.9	-0.2	-0.1	-0.5
قطر	2.4	-0.2	0.7	-1.1	2.3
الكويت	3.4	0.2	0.9	1.4	-0.5
مجلس التعاون	1.1	0.3	1.2	-1.4	-0.7

شكل 26: معدلات التضخم (%) لمجموعة الملابس والأحذية لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



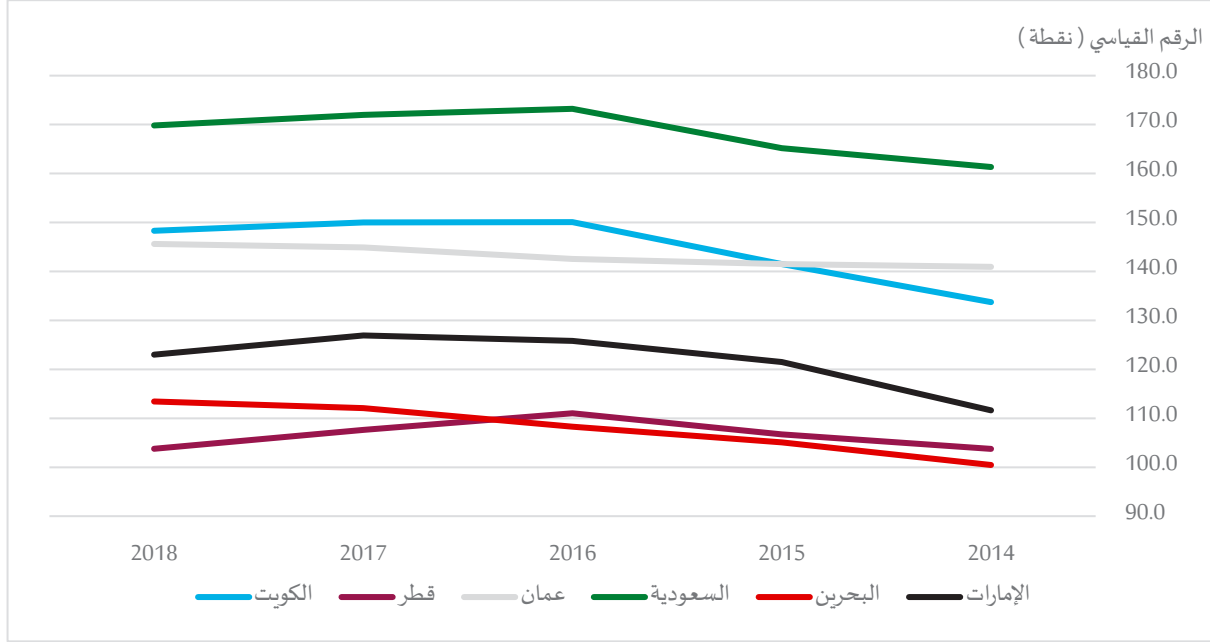
رابعاً: السكن والمياه والكهرباء والغاز

بلغ الرقم القياسي في المملكة العربية السعودية لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز 169.8 نقطة في العام 2018م منسوباً إلى سنة الأساس 2007م ، تلتها دولة الكويت 148.3 نقطة و145.6 نقطة في سلطنة عمان ، و123.0 نقطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، و113.4 نقطة في مملكة البحرين، كما بلغ 103.8 نقطة في دولة قطر، منسوباً إلى سنة الأساس 2007م (جدول 25).

جدول 25: الأرقام القياسية لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	111.6	121.5	125.8	126.9	123.0
البحرين	100.5	105.1	108.3	112.0	113.4
السعودية	161.3	165.2	173.2	172.0	169.8
عمان	140.9	141.5	142.6	144.9	145.6
قطر	103.8	106.7	111.0	107.6	103.8
الكويت	133.7	141.5	150.1	150.0	148.3

شكل 27: الأرقام القياسية لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

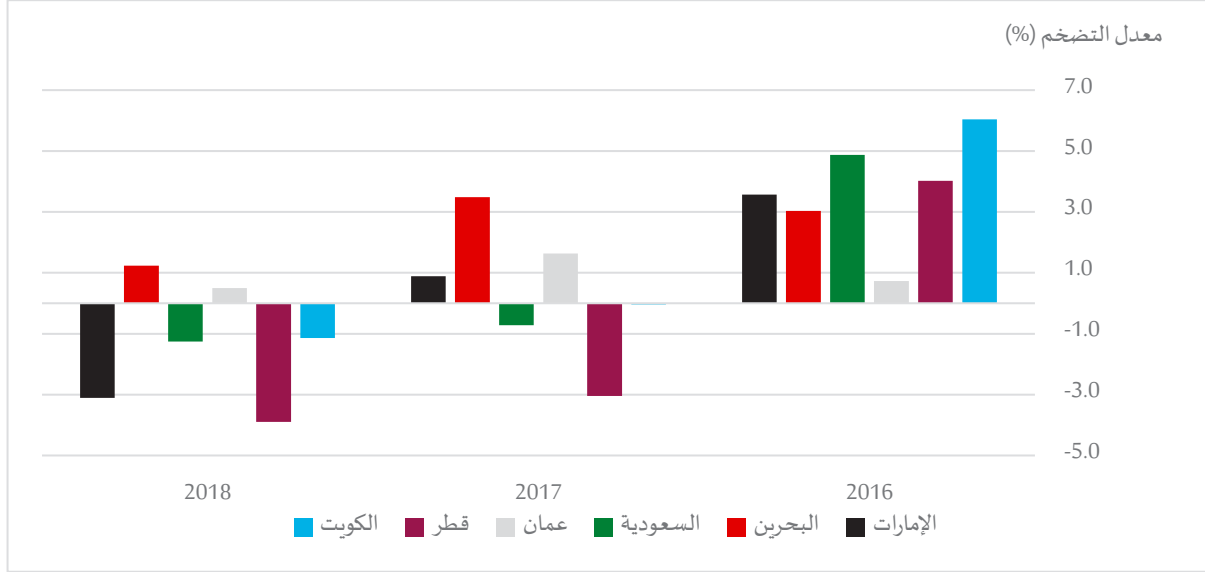


وسجلت دول المجلس في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز معدل تضخم بلغ 1.2% في مملكة البحرين في العام 2018 مقارنة بالعام 2017م، وبلغ في سلطنة عمان 0.5%، في المقابل سجلت دولة قطر انكماشاً بلغت نسبته -3.6%، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة -3.1%، والمملكة العربية السعودية بنسبة -1.3%، ودولة الكويت -1.1% (جدول 26).

جدول 26: معدلات التضخم (%) لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز في دول مجلس التعاون ، 2014-2018م

الدول	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
الإمارات	-3.1	0.9	3.6	8.8	3.1
البحرين	1.2	3.5	3.0	4.6	4.9
السعودية	-1.3	-0.7	4.9	2.4	4.9
عمان	0.5	1.6	0.7	0.4	1.0
قطر	-3.6	-3.0	4.0	2.9	7.8
الكويت	-1.1	0.0	6.0	5.8	4.8

شكل 28: معدلات التضخم (%) لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



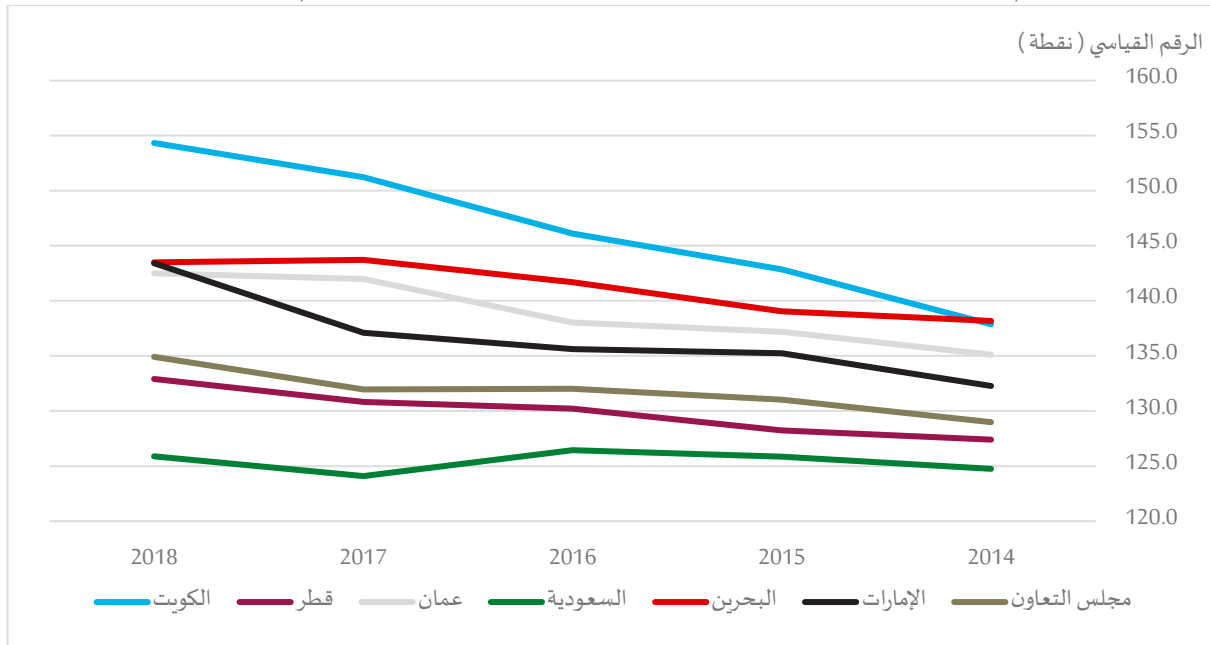
خامساً: الأثاث والمعدات المنزلية

سجل الرقم القياسي لمجموعة الأثاث والمعدات المنزلية على مستوى مجلس التعاون 134.9 نقطة في العام 2018م منسوباً إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد بلغ الرقم القياسي لهذه المجموعة في دولة الكويت 154.3 نقطة، وفي مملكة البحرين 143.5 نقطة، و143.4 نقطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي سلطنة عمان 142.5 نقطة، ودولة قطر 132.9 نقطة، و125.9 نقطة في المملكة العربية السعودية (جدول 27).

جدول 27: الأرقام القياسية لمجموعة الأثاث والمعدات المنزلية في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	132.3	135.2	135.6	137.1	143.4
البحرين	138.2	139.1	141.7	143.7	143.5
السعودية	124.7	125.9	126.4	124.1	125.9
عمان	135.1	137.2	138.0	142.0	142.5
قطر	127.4	128.3	130.2	130.8	132.9
الكويت	137.9	142.9	146.1	151.2	154.3
مجلس التعاون	129.0	131.0	132.0	131.9	134.9

شكل 29: الأرقام القياسية لمجموعة الأثاث والمعدات المنزلية لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

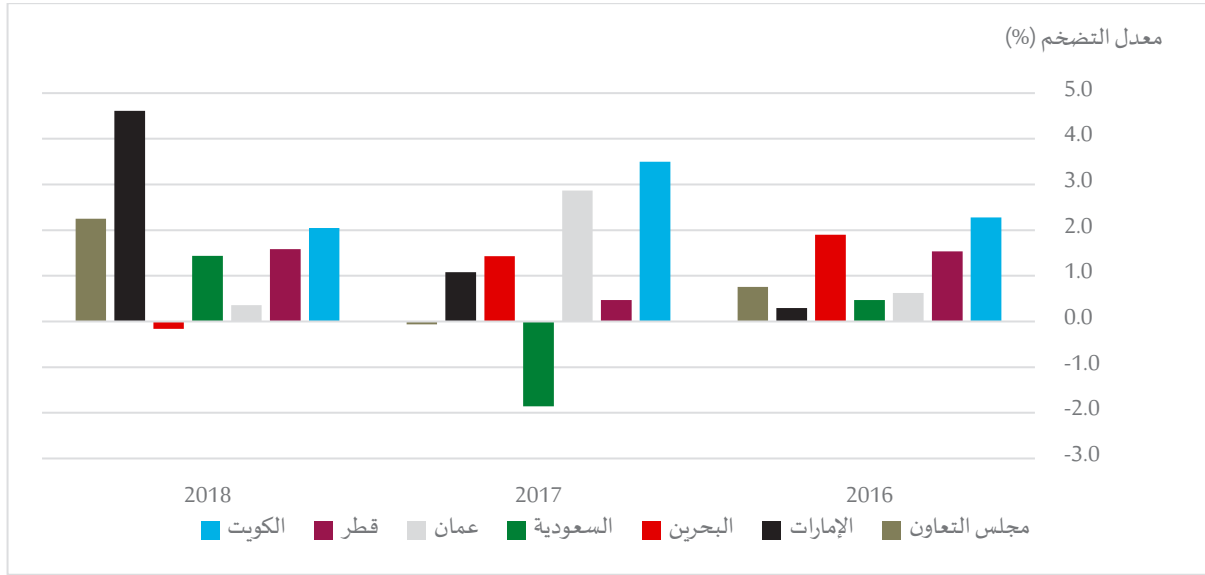


وقد سجل معدل التضخم لمجموعة الأثاث والمعدات المنزلية على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م حيث بلغ 2.3%، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة تضخمًا بلغ نسبته 4.6%، وفي دولة الكويت 2.0%، ودولة قطر 1.6%، وفي المملكة العربية السعودية، و0.4% في سلطنة عمان، في المقابل سجلت مملكة البحرين معدلًا سالبًا بلغ نسبته -0.2% (جدول 28).

جدول 28: معدلات التضخم (%) لمجموعة الأثاث والمعدات المنزلية في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	4.2	2.2	0.3	1.1	4.6
البحرين	0.5	0.6	1.9	1.4	-0.2
السعودية	1.7	0.9	0.5	-1.9	1.4
عمان	5.5	1.5	0.6	2.9	0.4
قطر	5.3	0.7	1.5	0.5	1.6
الكويت	4.6	3.6	2.3	3.5	2.0
مجلس التعاون	2.9	1.6	0.8	-0.1	2.3

شكل 30: معدلات التضخم (%) لمجموعة الأثاث والأدوات المنزلية لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



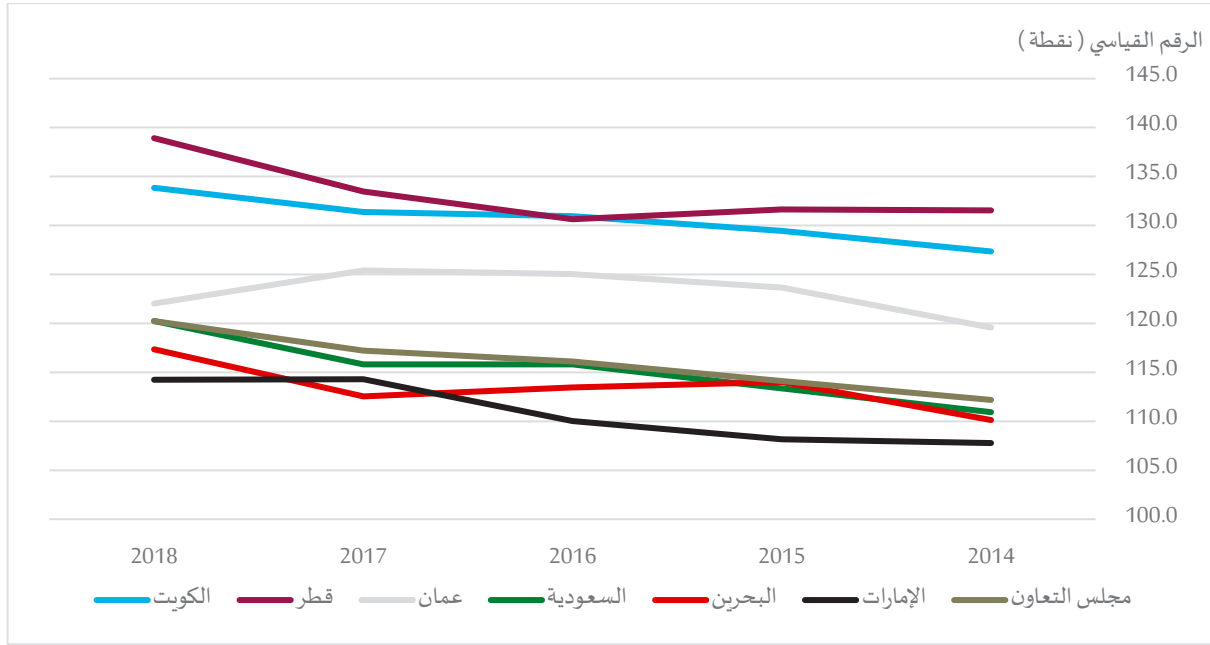
سادساً: الصحة

سجل الرقم القياسي لمجموعة الصحة على مستوى مجلس التعاون 120.2 نقطة في العام 2018م منسوبةً إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد سجل الرقم القياسي في دولة قطر 138.9 نقطة، وفي دولة الكويت 133.8 نقطة، وفي سلطنة عمان 122.0 نقطة، وفي المملكة العربية السعودية 120.2 نقطة، وفي مملكة البحرين 117.4 نقطة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة 114.3 نقطة (جدول 29).

جدول 29: الأرقام القياسية لمجموعة الصحة في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	107.8	108.1	110.0	114.3	114.3
البحرين	110.1	114.0	113.5	112.5	117.4
السعودية	110.9	113.4	115.8	115.8	120.2
عمان	119.6	123.7	125.0	125.4	122.0
قطر	131.6	131.6	130.6	133.5	138.9
الكويت	127.3	129.4	131.0	131.4	133.8
مجلس التعاون	112.2	114.1	116.1	117.2	120.2

شكل 31: الأرقام القياسية لمجموعة الصحة لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

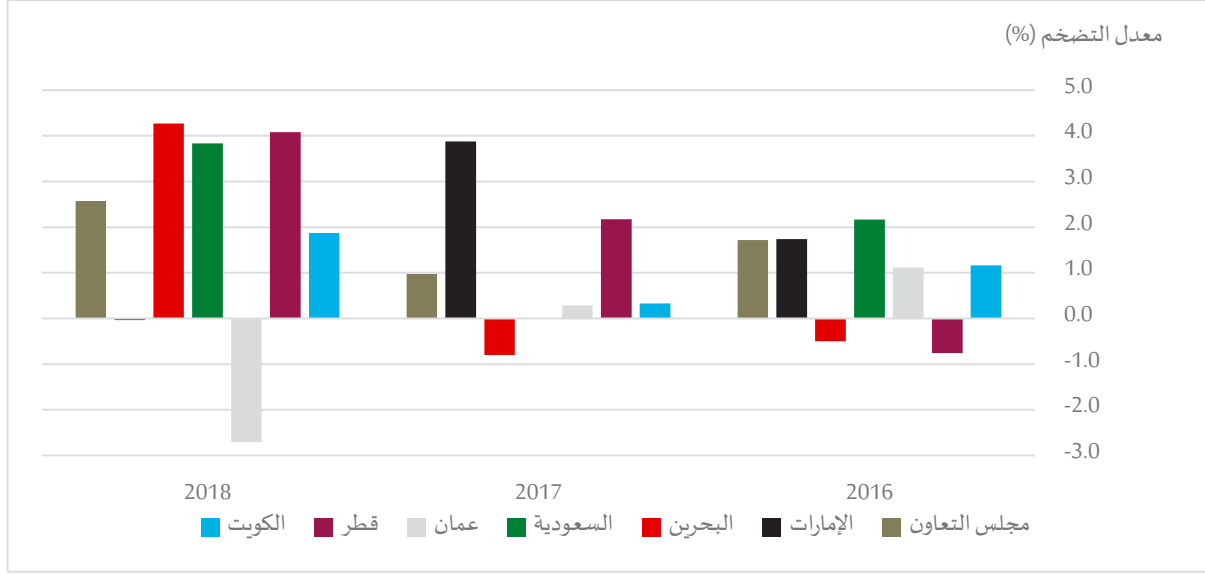


وقد سجل معدل التضخم لمجموعة الصحة على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م ليصل إلى ما نسبته 2.6%. وأما بالنسبة للدول فقد سجل التضخم في هذه المجموعة ارتفاعاً ما نسبته 4.3% في مملكة البحرين، و 4.1% في دولة قطر، و 3.8% في المملكة العربية السعودية، و 1.9% في دولة الكويت، في المقابل انخفضت الأسعار في سلطنة عمان بنسبة -2.7%، بينما استقرت أسعار هذه المجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة (جدول 30).

جدول 30: معدلات التضخم (%) لمجموعة الصحة في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	0.4	0.3	1.7	3.9	0.0
البحرين	3.7	3.5	-0.5	-0.8	4.3
السعودية	1.7	2.2	2.2	0.0	3.8
عمان	5.0	3.4	1.1	0.3	-2.7
قطر	1.7	0.1	-0.8	2.2	4.1
الكويت	0.5	1.6	1.2	0.3	1.9
مجلس التعاون	1.5	1.7	1.7	1.0	2.6

شكل 32: معدلات التضخم (%) لمجموعة الصحة لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



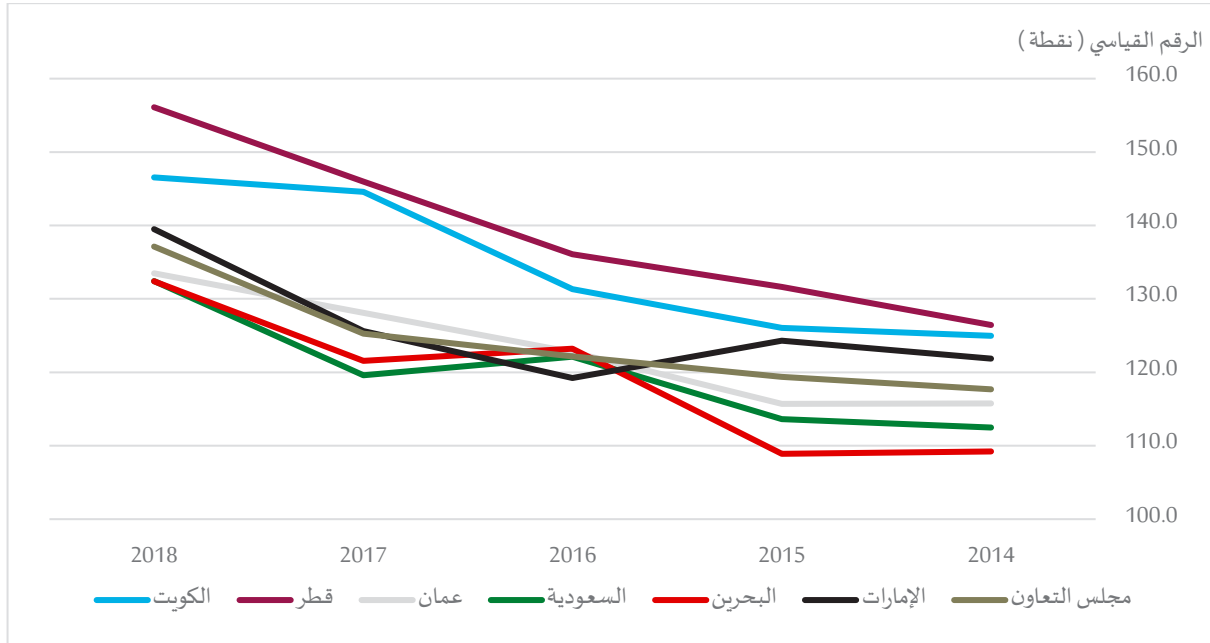
سابعًا: النقل

سجل الرقم القياسي لمجموعة النقل على مستوى مجلس التعاون 137.1 نقطة في العام 2018م منسوبا إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد سجل الرقم القياسي لمجموعة النقل في دولة قطر 156.1 نقطة، كما بلغ في دولة الكويت 146.5 نقطة، ودولة الإمارات العربية المتحدة 139.5 نقطة، وفي سلطنة عمان 133.5 نقطة، وكلاً من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين 132.4 نقطة لكل منهما (جدول 31).

جدول 31: الأرقام القياسية لمجموعة النقل في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	121.9	124.3	119.2	125.6	139.5
البحرين	109.2	108.9	123.2	121.6	132.4
السعودية	112.5	113.6	122.1	119.6	132.4
عمان	115.8	115.7	122.7	128.1	133.5
قطر	126.4	131.6	136.1	146.0	156.1
الكويت	125.0	126.1	131.3	144.6	146.5
مجلس التعاون	117.7	119.4	122.2	125.3	137.1

شكل 33: الأرقام القياسية لمجموعة النقل لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

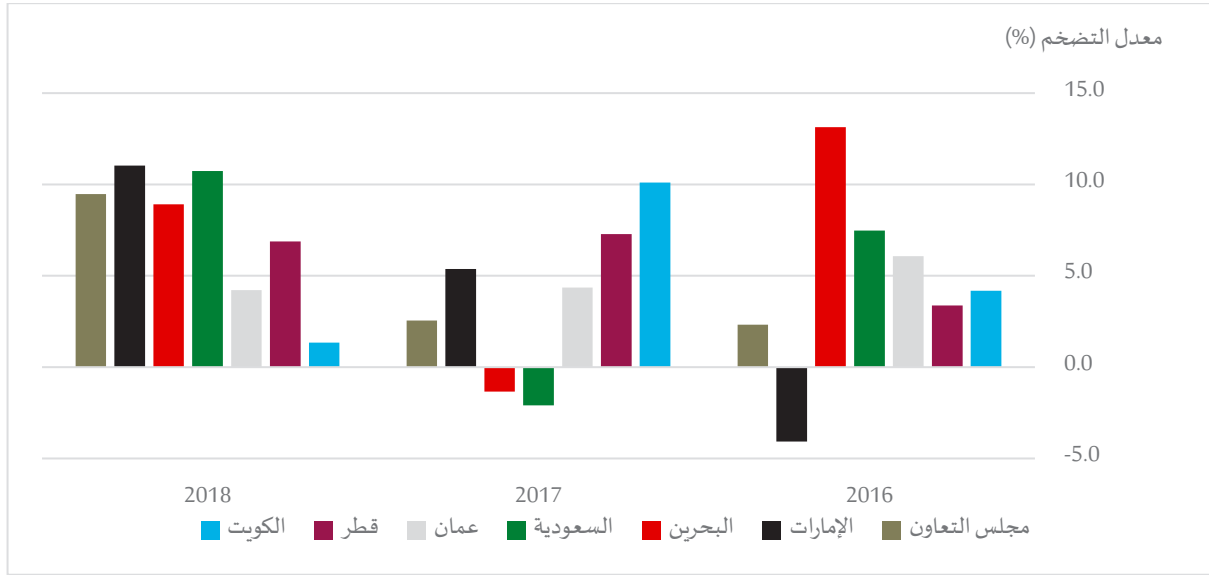


وقد سجل معدل التضخم على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 9.5% في مجموعة النقل في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م، وأما بالنسبة للدول فقد سجل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 11.0%، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 10.7%، ومملكة البحرين 8.9%، ودولة قطر 6.9%، وسلطنة عمان 4.2%، ودولة الكويت 1.3% (جدول 32).

جدول 32: معدلات التضخم (%) لمجموعة النقل في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
الإمارات	11.0	5.4	-4.1	2.0	1.4
البحرين	8.9	-1.3	13.1	-0.3	1.6
السعودية	10.7	-2.1	7.5	1.0	1.3
عمان	4.2	4.4	6.1	-0.1	-0.4
قطر	6.9	7.3	3.4	4.1	2.3
الكويت	1.3	10.1	4.2	0.9	1.9
مجلس التعاون	9.5	2.6	2.3	1.4	1.3

شكل 34: معدلات التضخم (%) لمجموعة النقل لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



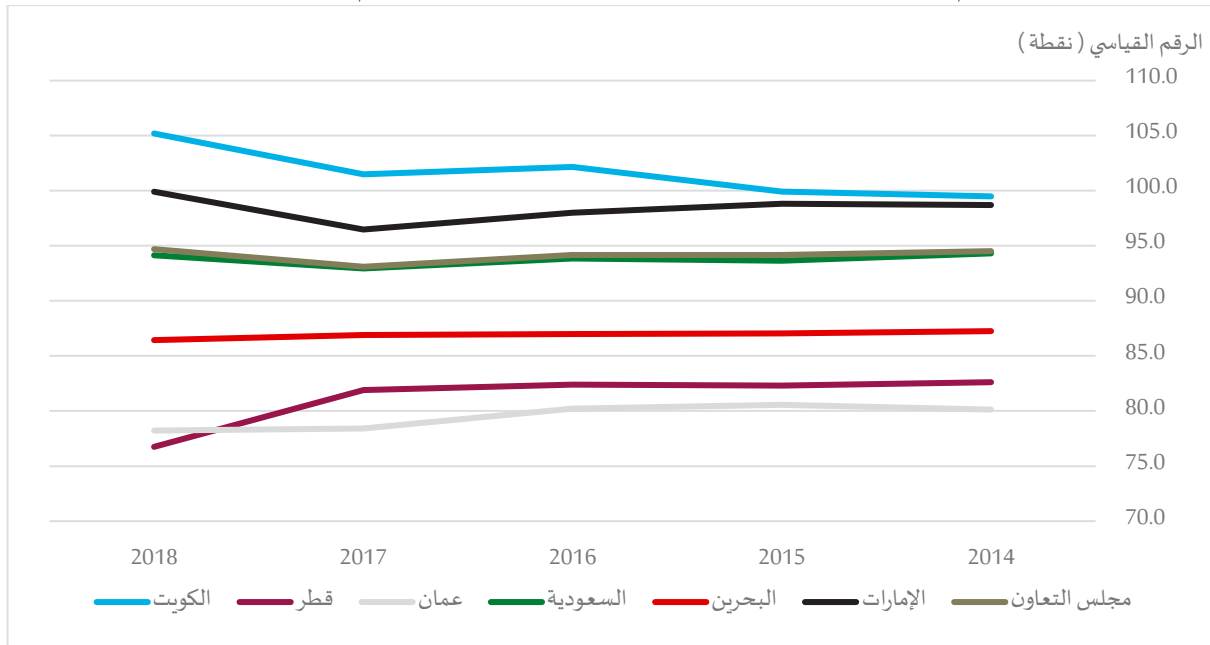
ثامناً: الاتصالات

سجل الرقم القياسي لمجموعة الاتصالات على مستوى مجلس التعاون 94.7 نقطة في العام 2018م منسوباً إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة الاتصالات في دولة الكويت 105.2 نقطة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة 99.9 نقطة، وفي المملكة العربية السعودية 94.1 نقطة، وفي مملكة البحرين 86.4 نقطة، وفي سلطنة عمان بلغ 78.2 نقطة، وفي دولة قطر 76.8 نقطة (جدول 33).

جدول 33: الأرقام القياسية لمجموعة الاتصالات في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	98.7	98.8	98.0	96.5	99.9
البحرين	87.3	87.0	87.0	86.9	86.4
السعودية	94.3	93.6	93.9	92.9	94.1
عمان	80.1	80.6	80.2	78.4	78.2
قطر	82.6	82.3	82.4	81.9	76.8
الكويت	99.5	99.9	102.2	101.5	105.2
مجلس التعاون	94.5	94.2	94.2	93.1	94.7

شكل 35: الأرقام القياسية لمجموعة الاتصالات لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

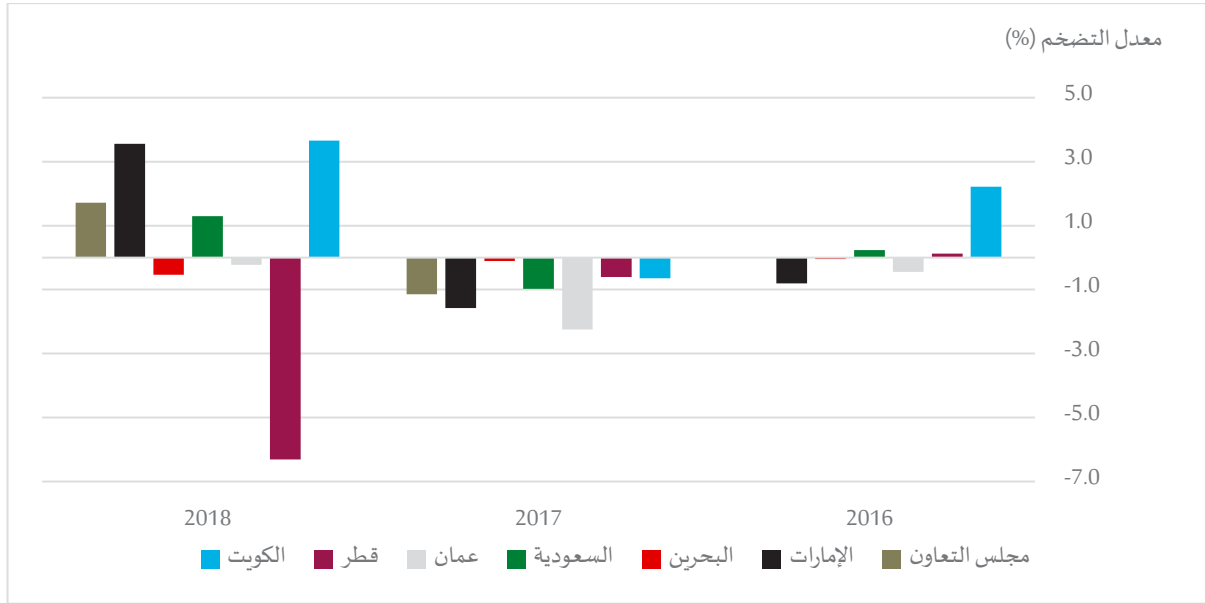


وسجل معدل التضخم لمجموعة الاتصالات على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 1.7% في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م، وأما بالنسبة للدول فقد سجل التضخم في دولة الكويت ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 3.7%، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.6%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 1.3%، في المقابل سجلت دولة قطر انكماشاً بنسبة -6.3%، ومملكة البحرين -0.5%، وسلطنة عمان -0.2% (جدول 34).

جدول 34: معدلات التضخم (%) لمجموعة الاتصالات في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	0.6	0.1	-0.8	-1.6	3.6
البحرين	0.1	-0.2	0.0	-0.1	-0.5
السعودية	0.6	-0.7	0.2	-1.0	1.3
عمان	0.1	0.5	-0.4	-2.2	-0.2
قطر	-0.4	-0.4	0.1	-0.6	-6.3
الكويت	-1.8	0.4	2.2	-0.6	3.7
مجلس التعاون	0.4	-0.4	0.0	-1.1	1.7

شكل 36: معدلات التضخم (%) لمجموعة الاتصالات لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



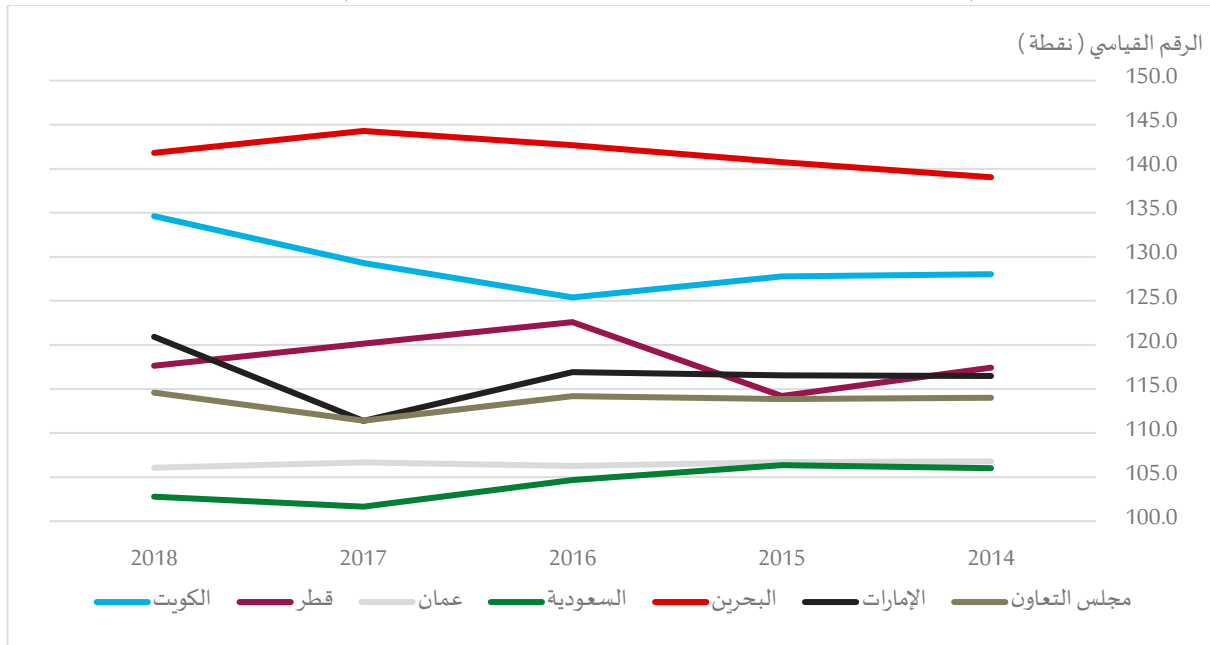
تاسعًا: الثقافة والترفيه

سجل الرقم القياسي لمجموعة الثقافة والترفيه على مستوى مجلس التعاون 114.6 نقطة في العام 2018م منسوبا إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد بلغ في مملكة البحرين 141.8 نقطة، ودولة الكويت 134.6 نقطة، ودولة الإمارات العربية المتحدة 120.9 نقطة، ودولة قطر 117.7 نقطة، وسلطنة عمان 106.1 نقطة، والمملكة العربية السعودية 102.8 نقطة (جدول 35).

جدول 35: الأرقام القياسية لمجموعة الثقافة والترفيه في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	116.5	116.5	116.9	111.4	120.9
البحرين	139.0	140.7	142.7	144.3	141.8
السعودية	106.0	106.4	104.7	101.6	102.8
عمان	106.8	106.7	106.3	106.7	106.1
قطر	117.4	114.2	122.6	120.2	117.7
الكويت	128.0	127.8	125.4	129.3	134.6
مجلس التعاون	114.0	113.8	114.2	111.4	114.6

شكل 37: الأرقام القياسية لمجموعة الثقافة والترفيه لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

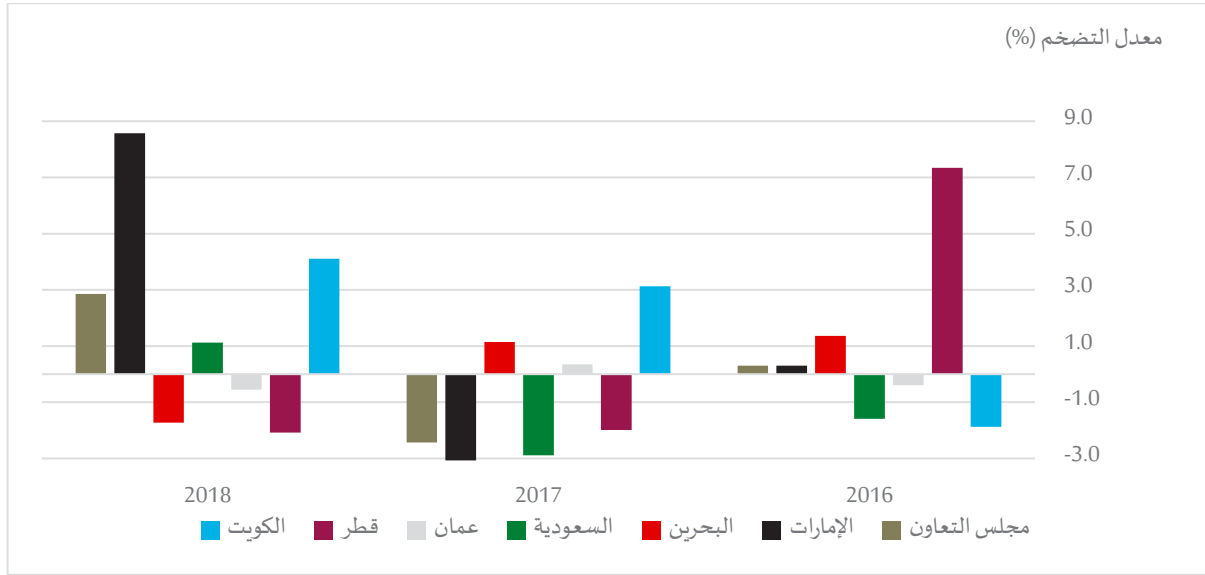


وسجل معدل التضخم لمجموعة الثقافة والترفيه على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً بنسبة 2.9% في العام 2018م مقارنةً بالعام 2017م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 8.6%، ودولة الكويت 4.1%، والمملكة العربية السعودية 1.1%، في المقابل انخفضت أسعار هذه المجموعة في دولة قطر بنسبة -2.1%، ومملكة البحرين بنسبة -1.7%، وبنسبة -0.5% في سلطنة عمان (جدول 36).

جدول 36: معدلات التضخم (%) لمجموعة الثقافة والترفيه في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	0.8	0.1	0.3	-4.7	8.6
البحرين	1.9	1.2	1.4	1.1	-1.7
السعودية	-0.3	0.3	-1.6	-2.9	1.1
عمان	-0.1	-0.1	-0.4	0.3	-0.5
قطر	4.6	-2.7	7.3	-2.0	-2.1
الكويت	-0.1	-0.2	-1.9	3.1	4.1
مجلس التعاون	0.8	-0.1	0.3	-2.4	2.9

شكل 38: معدلات التضخم (%) لمجموعة الثقافة والترفيه لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



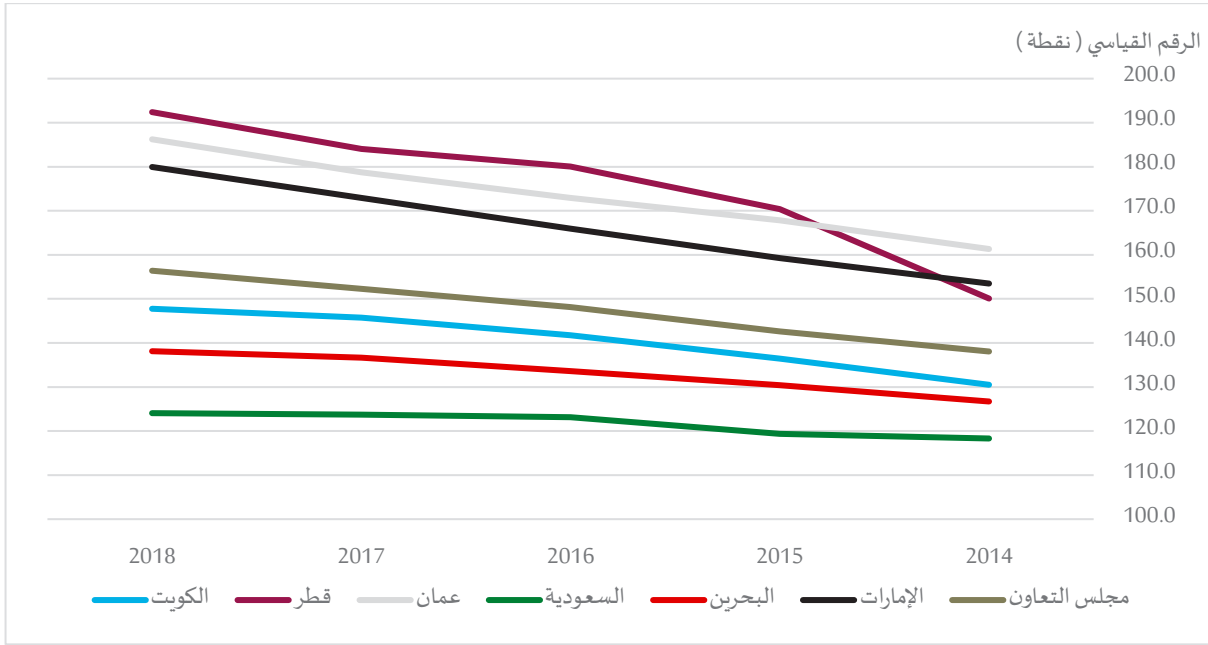
عاشراً: التعليم

سجل الرقم القياسي لمجموعة التعليم على مستوى مجلس التعاون 156.4 نقطة في العام 2018م منسوبا إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة التعليم في دولة قطر 192.4 نقطة، وسلطنة عمان 186.2 نقطة، ودولة الإمارات العربية المتحدة 179.9 نقطة، ودولة الكويت 147.8 نقطة، ومملكة البحرين 138.1 نقطة، والمملكة العربية السعودية 124.1 نقطة (جدول 37).

جدول 37: الأرقام القياسية لمجموعة التعليم في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	153.5	159.3	166.0	172.9	179.9
البحرين	126.7	130.4	133.6	136.7	138.1
السعودية	118.3	119.4	123.1	123.7	124.1
عمان	161.3	167.9	172.9	178.7	186.2
قطر	150.1	170.3	180.0	184.0	192.4
الكويت	130.5	136.4	141.7	145.8	147.8
مجلس التعاون	138.1	142.6	148.1	152.3	156.4

شكل 39: الأرقام القياسية لمجموعة التعليم لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

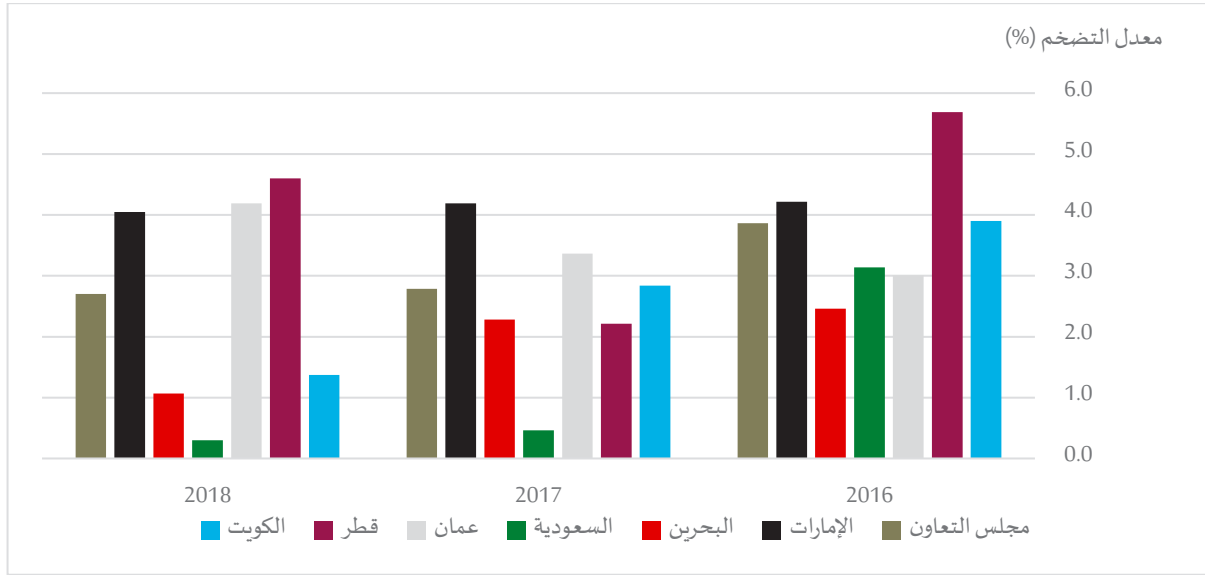


وقد سجل معدل التضخم لمجموعة التعليم على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 2.7% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد تراوح معدل التضخم في هذه المجموعة بين 0.3% في المملكة العربية السعودية و4.6% في دولة قطر، حيث بلغ 4.2% في سلطنة عمان، و4.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و1.4% في دولة الكويت، و1.1% في مملكة البحرين (جدول 38).

جدول 38: معدلات التضخم (%) لمجموعة التعليم في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
الإمارات	4.1	4.2	4.2	3.8	4.3
البحرين	1.1	2.3	2.5	2.9	4.4
السعودية	0.3	0.5	3.1	0.9	5.0
عمان	4.2	3.4	3.0	4.1	5.9
قطر	4.6	2.2	5.7	13.5	1.2
الكويت	1.4	2.8	3.9	4.5	5.0
مجلس التعاون	2.7	2.8	3.9	3.3	4.5

شكل 40: معدلات التضخم (%) لمجموعة التعليم لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



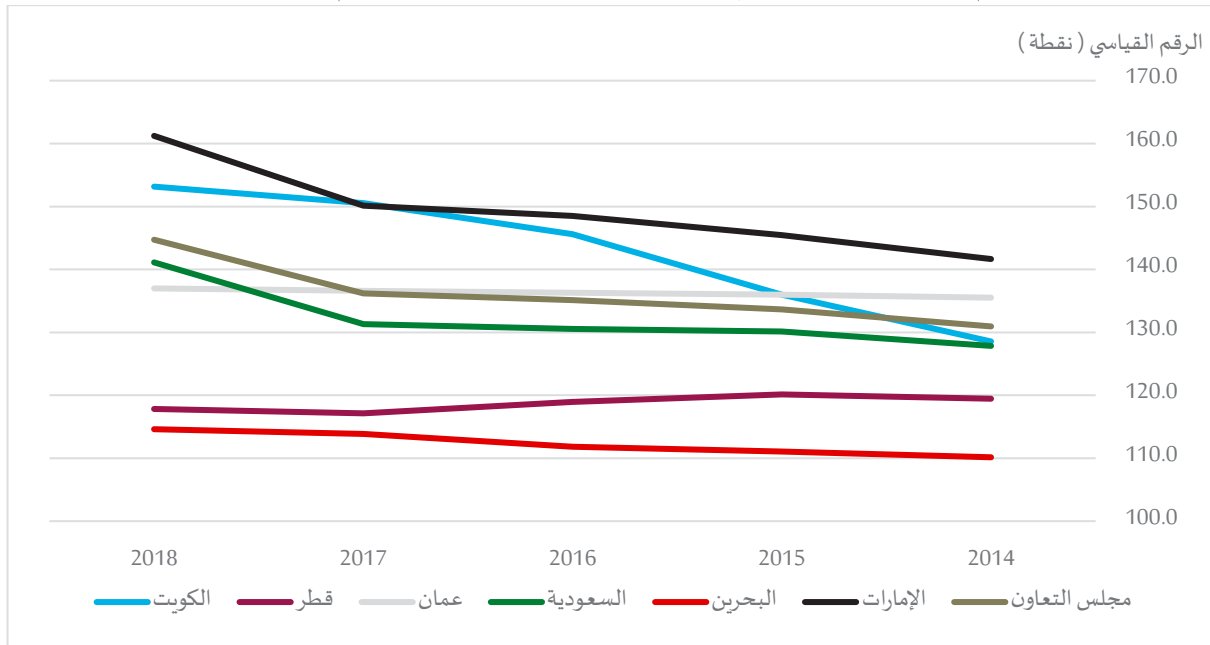
الحادي عشر: المطاعم والفنادق

سجل الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق على مستوى مجلس التعاون 144.7 نقطة في العام 2018م منسوبا إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق في دولة الإمارات العربية المتحدة 161.2 نقطة، وفي دولة الكويت بلغ 153.2 نقطة، وفي المملكة العربية السعودية 141.1 نقطة، وبلغ الرقم القياسي لهذه المجموعة في سلطنة عمان 137.0 نقطة، وفي دولة قطر 117.8 نقطة، ومملكة البحرين 114.6 نقطة (جدول 39).

جدول 39: الأرقام القياسية لمجموعة المطاعم والفنادق في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	141.7	145.4	148.5	150.1	161.2
البحرين	110.2	111.1	111.8	113.8	114.6
السعودية	127.8	130.2	130.6	131.3	141.1
عمان	135.5	136.0	136.3	136.6	137.0
قطر	119.4	120.1	119.0	117.1	117.8
الكويت	128.6	136.0	145.6	150.5	153.2
مجلس التعاون	130.9	133.7	135.1	136.2	144.7

شكل 41: الأرقام القياسية لمجموعة المطاعم والفنادق لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

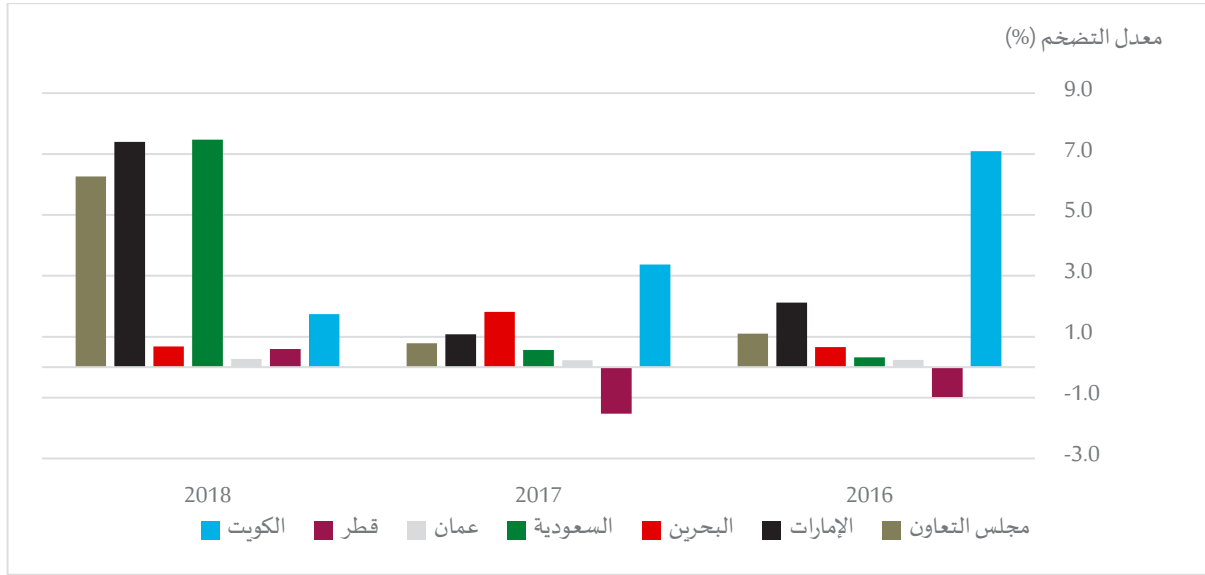


وقد سجل معدل التضخم لمجموعة المطاعم والفنادق على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 6.3% في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد ارتفع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية ليصل إلى ما نسبته 7.5%، ودولة الإمارات العربية المتحدة 7.4%، ودولة الكويت 1.7%، ومملكة البحرين 0.7%، ودولة قطر 0.6%، وسلطنة عمان 0.3% (جدول 40).

جدول 40: معدلات التضخم (%) لمجموعة المطاعم والفنادق في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	1.2	2.7	2.1	1.1	7.4
البحرين	2.2	0.8	0.7	1.8	0.7
السعودية	0.8	1.8	0.3	0.6	7.5
عمان	1.0	0.3	0.2	0.2	0.3
قطر	0.6	0.6	-1.0	-1.5	0.6
الكويت	1.6	5.8	7.1	3.4	1.7
مجلس التعاون	1.0	2.1	1.1	0.8	6.3

شكل 42: معدلات التضخم (%) لمجموعة المطاعم والفنادق لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



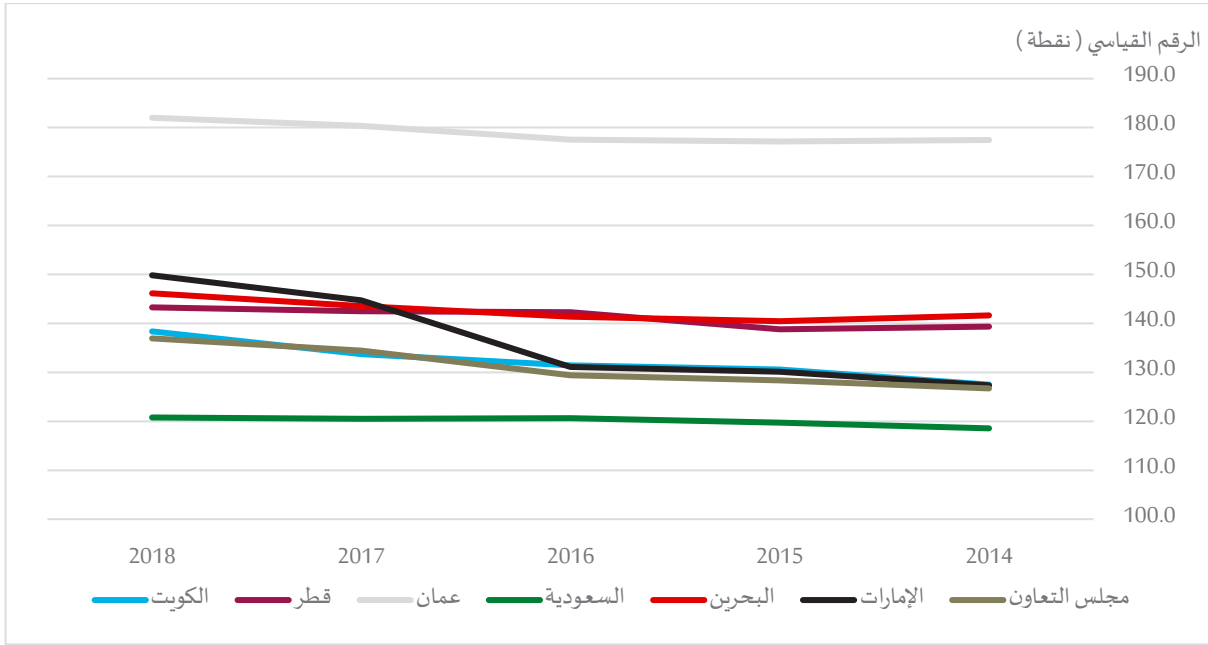
الثاني عشر: السلع والخدمات المتنوعة

سجل الرقم القياسي لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة على مستوى مجلس التعاون 136.9 نقطة في العام 2018م منسوبا إلى سنة الأساس 2007م، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد بلغ الرقم القياسي لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة في سلطنة عمان 182.0 نقطة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة 149.8 نقطة، وفي مملكة البحرين 146.1 نقطة، وفي دولة قطر 143.3 نقطة، وفي دولة الكويت 138.4 نقطة، وفي المملكة العربية السعودية 120.8 نقطة (جدول 41).

جدول 41: الأرقام القياسية لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة في دول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

الدول	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
الإمارات	149.8	144.7	131.1	130.1	127.3
البحرين	146.1	143.5	141.4	140.4	141.7
السعودية	120.8	120.5	120.6	119.7	118.6
عمان	182.0	180.3	177.5	177.2	177.4
قطر	143.3	142.5	142.3	138.8	139.3
الكويت	138.4	133.7	131.4	130.6	127.5
مجلس التعاون	136.9	134.5	129.4	128.4	126.7

شكل 43: الأرقام القياسية لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة لدول مجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

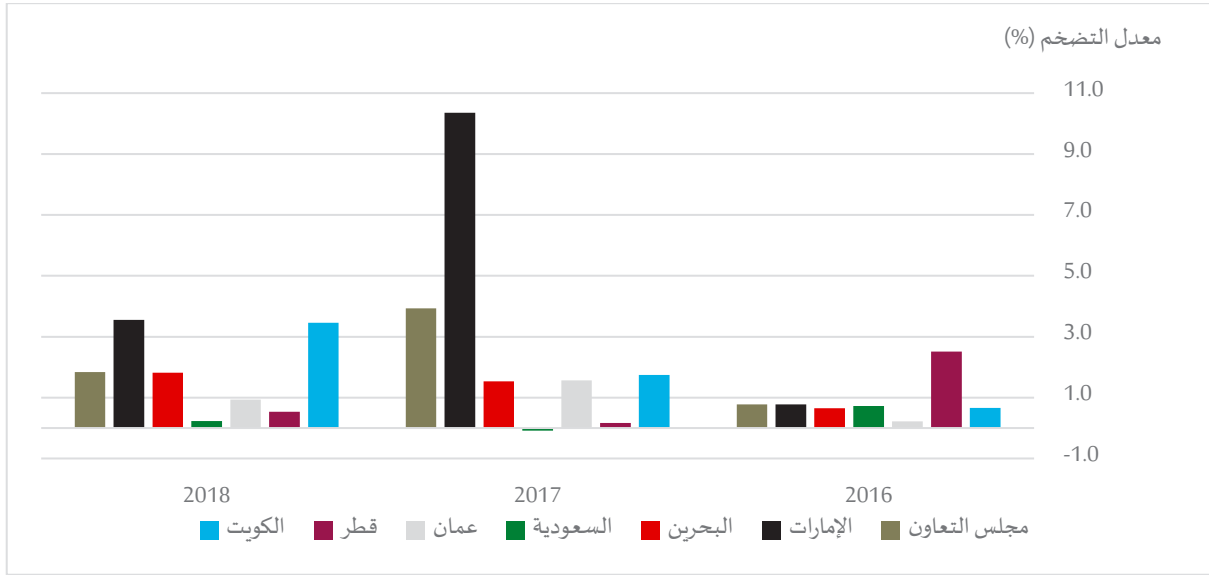


وقد سجل معدل التضخم لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة على مستوى مجلس التعاون ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته 1.8% في العام 2018م مقارنة بالعام السابق، وأما بالنسبة لدول المجلس فقد ارتفع معدل التضخم في كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ليصل إلى ما نسبته 3.5% لكل منهما، ومملكة البحرين 1.8%، وسلطنة عمان 0.9%، ودولة قطر 0.5%، والمملكة العربية السعودية 0.2% (جدول 42).

جدول 42: معدلات التضخم (%) لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

الدول	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م
الإمارات	3.5	10.4	0.8	2.2	3.0
البحرين	1.8	1.5	0.7	-0.9	3.0
السعودية	0.2	-0.1	0.7	1.0	0.8
عمان	0.9	1.6	0.2	-0.2	0.0
قطر	0.5	0.2	2.5	-0.4	0.5
الكويت	3.5	1.7	0.7	2.4	-1.0
مجلس التعاون	1.8	3.9	0.8	1.3	1.4

شكل 44: معدلات التضخم (%) لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة لدول مجلس التعاون، 2016-2018م



مصادر البيانات Data Sources



Federal Competitiveness
and Statistics Authority
State of United Arab Emirates



<http://www.fcsa.gov.ae>

الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
دولة الإمارات العربية المتحدة

Information &
eGovernment Authority
Kingdom of Bahrain



<http://www.cio.gov.bh>

هيئة المعلومات
والحكومة الإلكترونية
مملكة البحرين

General Authority for Statistics
Kingdom of Saudi Arabia



<http://www.stats.gov.sa>

الهيئة العامة للإحصاء
المملكة العربية السعودية

National Center for Statistics and
Information.
Sultanate of Oman



<http://www.ncsi.gov.om>

المركز الوطني للإحصاء
والمعلومات
سلطنة عمان

Planning and Statistics Authority
State of Qatar



<http://www.qsa.gov.qa>

جهاز التخطيط والإحصاء
دولة قطر

Central Statistical Bureau
State of Kuwait



<http://www.csb.gov.kw>

الإدارة المركزية للإحصاء
دولة الكويت

